

نشرة

ضمان الاستثمار

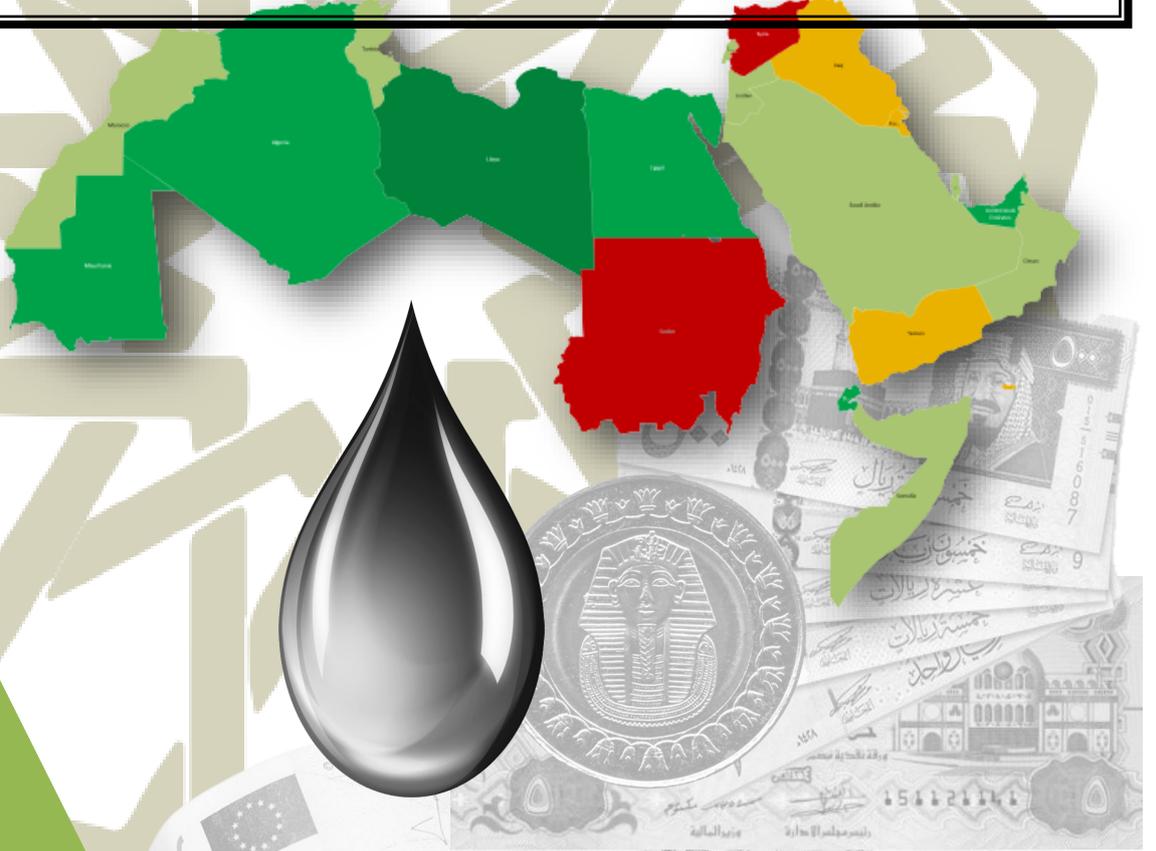
المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



الفصلية

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) العدد الرابع (أكتوبر- ديسمبر 2023)

توقعات بتجاوز الناتج العربي حاجز
الـ 3.5 تريليونات دولار عام 2024



ملف شامل

يرصد الأداء العربي

خلال 2023

وتوقعات 2024

تراجع أسعار النفط وتصاعد الأوضاع الاقتصادية
والسياسية سبب تباطؤ النمو العربي خلال عام 2023



www.dhaman.org



محتويات النشرة

3	الافتتاحية
4	أنشطة المؤسسة
6	أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي لعام 2023
8	أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العربي لعام 2023
10	أهم مؤشرات أداء الاقتصادات العربية لعام 2023
38	توقعات أداء الاقتصاد العربي عام 2024

للاستفسار عن محتويات النشرة وطلب نسخة

aeldabh@dhaman.org	أحمد الضبع رئيس قسم البحوث وتقييم مخاطر الدول
azzaelmezin@dhaman.org	عزة المزين نائب رئيس وحدة البحوث والنشر
anis@dhaman.org	أنيس وسلاتي نائب رئيس وحدة المعلومات وتقييم مخاطر الدول

+965-24959562

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم

من الخبرة المتراكمة
في تأمين المستثمرين
والمصدرين والمؤسسات المالية
ضد المخاطر
التجارية والسياسية

49

عاماً

A+

S&P Global
Ratings

تأسست (ضمان) عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وتعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال تأمين تلك الاستثمارات الجديدة والقائمة ضد المخاطر السياسية مثل المصادرة والتأميم، وعدم القدرة على التحويل، والحروب والاضطرابات الأهلية والإرهاب، والإخلال بالعقد.
- دعم الصادرات العربية، وواردات السلع الاستراتيجية والرأسمالية من خلال تأمينها أو تأمين تمويلها ضد المخاطر السياسية، وكذلك المخاطر التجارية مثل الإفلاس والعجز عن السداد.
- دعم التجارة المحلية وعمليات الإجارة والتمويل والتخصيم في الدول العربية، من خلال خدمات التأمين المقدمة للمستثمرين والمصدرين والمقاولين والمؤسسات المالية.
- نشر الوعي والترويج لمناخ الاستثمار والتصدير والتأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية في الدول العربية، من خلال البحوث والمعلومات، وتنظيم المؤتمرات والأحداث، وتقديم المشورة والدعم للجهات ذات الصلة في المنطقة.



المقر الدائم للمنظمات العربية

دولة الكويت

ص.ب 23568

الصفاء 13096

تقاطع طريق المطار

وجمال عبد الناصر

www.dhaman.org

+965 2495 9555

توقعات بأداء أفضل للاقتصاد العربي في 2024



المدير العام
عبد الله أحمد الصباح

رغم ما تشهده المنطقة العربية من أحداث سياسية وعسكرية ساخنه طالت العديد من الدول إلا أن توقعات الأداء للاقتصاد العربي في مجمله جاءت إيجابية بالنسبة للعام 2024، بمعدل نمو متوقع 3.6% بسبب أن النمو المرجح لتسعة اقتصادات نفطية تسهم بنحو 78% من الناتج العربي بفضل ارتفاع أسعار النفط وعائداته يمكن أن يعوض ويزيد في تأثيره على احتمالات انكماش عدد آخر من اقتصادات المنطقة جراء تطورات الوضع الجيوسياسي وأزمة المديونية والتغيرات المناخية.

تحسنت مؤشرات المديونية العربية حيث استقرت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج عند 47%، مع توقعات بأن تتراجع هذه النسبة إلى 46.1% خلال عام 2024، وتراجعت أيضا نسبة الدين الخارجي لتبلغ 50.8% من الناتج العربي خلال عام 2023، مع توقعات بأن تنخفض إلى 49.6% عام 2024.

سجلت التجارة الخارجية العربية في السلع والخدمات تراجعاً بمعدل 5.7% إلى أقل من 3 تريليونات دولار خلال عام 2023، كمحصلة لتراجع الصادرات العربية بمعدل 9.7%، وتراجع الواردات بمعدل 0.4%، ليتراجع فائض الميزان التجاري بمعدل 39% إلى 262 مليار دولار خلال نفس العام.

تراجع فائض الحساب الجاري للدول العربية بمعدل 52.3% خلال عام 2023 ليبلغ نحو 180 مليار دولار، بما نسبته 5.3% من الناتج العربي، مع توقعات بأن ينخفض هذا الفائض إلى 157 مليار دولار خلال عام 2024 وتراجع نسبته إلى 4.4% من الناتج العربي.

تجاوزت الاحتياطات العربية من العملات الأجنبية حاجز الترليون دولار، بما يكفي لتغطية الواردات العربية من السلع والخدمات لمدة 8.6 أشهر، مع توقعات بأن ترتفع تلك الاحتياطات وتتجاوز 1.1 ترليون دولار عام 2024، ولكن مع انخفاض عدد أشهر تغطية الواردات العربية إلى 8.3 أشهر.

ورغم أن توقعات صندوق النقد الدولي ترجح نموا للاقتصاد العربي بمعدل 3.6%، إلا أن هذا التحسن يتوقف على مجموعة من العوامل الأخرى المتوقع حدوثها خلال العام 2024، ومنها السيناريوهات المتوقعة لحرب غزة وأثرها على كل من أسعار النفط العالمية والأوضاع الاقتصادية والسياسية لدول الجوار، بجانب تأثير الانتخابات الرئاسية والتشريعية ذات الأهمية والمقرر إجراؤها في 40 دولة خلال عام 2024، ولاسيما مع احتمالات التغيير في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وفي هذا السياق ستواصل المؤسسة دعم التجارة والاستثمار في المنطقة العربية من خلال تقديم خدماتها التأمينية ضد المخاطر السياسية والتجارية بهدف تعظيم استفادة الدول الأعضاء وشعوب المنطقة.

يأتي ذلك في الوقت الذي تراجع فيه معدل نمو الاقتصاد العربي إلى 1.8% ليلعب الناتج المحلي الإجمالي العربي 3.4 تريليونات دولار عام 2023، مع توقعات ببلوغه 3.5 تريليونات دولار خلال عام 2024، كما شهدت مؤشرات الأداء العربي تباينا خلال العام 2023 نتيجة تراجع الإنتاج النفطي بمعدل 5.2% وأسعار الخام العالمية بمعدل 16.5% وظهور الآثار الموجهة لتشدد السياسات النقدية ومعايير الإقراض، وتباطؤ نمو التجارة العالمية، واستمرار النزاعات في مناطق عدة من العالم بجانب التغيرات المناخية. وفيما يلي أبرز تلك المؤشرات والتوقعات:

- تراجع نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية بمعدل 4.7% ليلعب 7482 دولاراً في المتوسط، مع توقعات بأن يرتفع بمعدل 1.2% ليلعب 7573 دولاراً في المتوسط عام 2024، مع استمرار التفاوت الكبير فيما بين الدول النفطية والأخرى الأقل دخلاً.
- تراجع متوسط إنتاج النفط الخام في الدول العربية النفطية بمعدل 5.2% ليصل إلى 23.3 مليون برميل يوميا عام 2023، كما تراجعت صادراته بنسبة 7.6% إلى 17.2 مليون برميل يوميا. بينما ارتفع متوسط إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية المصدرة للنفط بنسبة 3.9% إلى 12.4 مليون برميل مكافئ نفط يوميا، كما ارتفعت صادراته إلى 4.7 ملايين برميل مكافئ نفط يوميا خلال 2023.
- ارتفع إجمالي عدد السكان في المنطقة العربية بنسبة 2.0% ليصل إلى نحو 456 مليون نسمة في عام 2023، كما ارتفع متوسط معدل البطالة على المستوى العربي إلى 9.4% خلال نفس العام.
- ارتفع متوسط معدل تضخم أسعار المستهلك في الدول العربية بمقدار 3.2 نقطة إلى 12.1% عام 2023، مع توقعات بأن يتراجع هذا المعدل إلى 11.7% عام 2024.
- تراجع أداء الموازنات العربية خلال عام 2023، حيث حققت عجزاً قدره 26.9 مليار دولار بما يمثل 0.1% من الناتج العربي، مع توقعات بأن يرتفع هذا العجز إلى 125 مليار دولار خلال عام 2024 ليمثل 0.8% من الناتج العربي.

إبرام 15 عقد تأمين انتمان و12 عقد تأمين مؤسسات مالية وعقد إعادة تأمين وارد اختياري خلال الربع الرابع

مجلس إدارة المؤسسة يعقد اجتماعه الرابع لعام 2023



عُقد الاجتماع الرابع لمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادات يوم الثلاثاء الموافق 2023/11/14 بمقر المؤسسة في دولة الكويت.

وقد أخذ المجلس في هذا الاجتماع علماً بتقرير المدير العام بشأن نشاطات المؤسسة خلال الفترة من 2023/5/1 إلى 2023/8/31، الذي أشتمل على ثلاثة فصول هي عمليات الضمان، والأنشطة المكملة والتقرير المالي، حيث تلقت المؤسسة طلبات خلال فترة التقرير بلغ عددها (321) طلب تأمين بقيمة إجمالية بلغت 350.6 مليون دينار كويتي. كما تم خلال فترة التقرير إبرام (28) عقداً جديداً، توزعت على 15 عقد تأمين انتمان و12 عقد تأمين مؤسسات مالية وعقد إعادة تأمين وارد اختياري.

- لفتره من 2023/5/1 إلى 2023/8/31.
- مذكرة بشأن الموازنة التقديرية للسنة المالية 2024.
- اعتماد لائحة إجراءات مجلس الإدارة الجديدة.
- مذكرة بشأن موقف جمهورية جيبوتي من سداد حصتها في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادات.
- هذا وقد تقرر عقد اجتماع مجلس الإدارة الأول لسنة 2024، يوم الثلاثاء الموافق 05 مارس/آذار 2024 بمقر المؤسسة بدولة الكويت.

- مخاطر الدول وتطوير الموارد البشرية وتقنية المعلومات والتواصل الإلكتروني والنشاط الإعلامي.
- وتداول المجلس كافة بنود جدول الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات والتوجيهات اللازمة، ومن ضمنها:
- التصديق على محضر اجتماع مجلس الإدارة الثالث لعام 2023 وقراراته.
- التصديق على قرارات مجلس الإدارة رقمي (2) و (3) بالتمرير لعام 2023.
- الاطلاع على توصيات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- تقرير المدير العام عن نشاط المؤسسة

وقد استفاد من تأمين المؤسسة خلال الفترة شركات ومؤسسات مالية من (10) دول عربية مصدرة و(4) دول أجنبية، تصدرتها دولة الكويت بنسبة 34.15% تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 23.17% ثم سويسرا بنسبة 11.96%. كما واصلت المؤسسة أعمالها في مجال الأنشطة المكملة والخدمات المساندة من خلال: إعداد الإصدارات والبحوث وتقييم

"ضمان" أبرمت 37 عقداً و28 ملحقاً للتأمين بقيمة 933.29 مليون دولار في الربع الرابع

وكانت المؤسسة تسلمت خلال نفس الفترة 131 طلباً لتأمين ائتمان الصادرات والتمويل التجاري من شركات وبنوك في 10 دول عربية ومن ثلاث جهات أجنبية بلغت قيمتها 516.40 مليون دولار. كما تسلمت المؤسسة 12 استفساراً لتأمين التمويل التجاري بلغت قيمتها 183.64 مليون دولار.

أبرمت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" 35 عقداً تأمينياً بالإضافة إلى 28 ملحقاً لتأمين ائتمان الصادرات والتمويل التجاري بقيمة قدرها 302.87 مليون دولار وذلك خلال الربع الرابع من العام 2023. كما أصدرت عقدين لتأمين التزامات مالية سيادية بقيمة قدرها 630.42 مليون دولار.

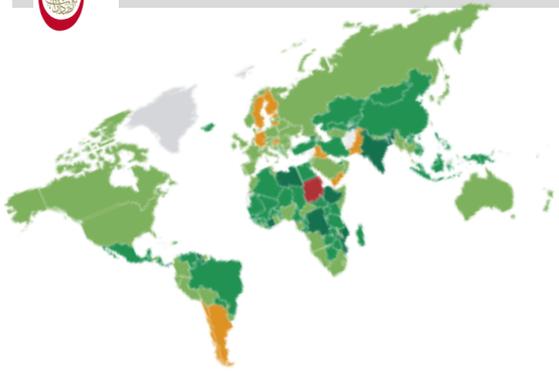
عروض ترويجية في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن ودول أجنبية



واصلت المؤسسة أنشطتها التسويقية خلال الربع الرابع من العام 2023 من خلال التواصل مع عدد من الشركات المصدرة وعدد من المستثمرين والمؤسسات المالية وهيئات الضمان الوطنية والدولية وشركاء الأعمال ووسطاء التأمين وذلك في كل من الكويت والسعودية والإمارات وعمان والبحرين وقطر والأردن ومصر ودول أخرى أجنبية بهدف تسويق مختلف أنواع عقود تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار وتمويل التجارة، كما تم إصدار عدد من العروض والعقود التأمينية الجديدة.

المؤسسة أصدرت دليلاً لتأمين المخاطر السياسية في الدول العربية

أصدرت المؤسسة خلال الربع الرابع مع عام 2023 دليلاً لتأمين المخاطر السياسية في الدول العربية. كما تم تنفيذ حملة بريدية إلكترونية تجاه عدد من المستثمرين في الدول العربية وعدد من المصدرين من الشركات الهامة والنشطة في قطاعات البتروكيماويات والصناعات الغذائية والدوائية لتعريفهم بخدمات المؤسسة في مجال تأمين ائتمان الصادرات.



أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي لعامي 2023 و 2024

تباطؤ نمو الاقتصاد

العالمي ليبلغ 3%

خلال 2023 مع توقعات

بأن يصل إلى 2.9%

خلال 2024

توقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر 2023، أن يتباطأ الاقتصاد العالمي لينمو بمعدل 3.0% في عام 2023 مقارنة مع 3.5% في عام 2022، كمحصلة لتباطؤ الاقتصادات المتقدمة مع بدء ظهور الآثار الموجهة لتشديد السياسات النقدية ومعايير الإقراض.

كما ساهمت عوامل أخرى في تراجع معدل النمو العالمي مثل استمرار تراجع قطاع الصناعة التحويلية، وضعف النشاط في قطاع الخدمات مقارنة بفترة ما قبل الجائحة، وتباطؤ نمو التجارة العالمية، واستمرار النزاعات في مناطق عدة من العالم وفي مقدمتها أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بجانب التغيرات المناخية، كما يتوقع أن يبلغ معدل النمو العالمي نحو 2.9% خلال عام 2024، وفيما يلي تقديرات لأهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2023 وتوقعات 2024:

خلال عام 2024.

توقع صندوق النقد الدولي حدوث انخفاض تدريجي في معدل التضخم العالمي الذي بلغ ذروته في عام 2022، مسجلاً متوسطاً سنوياً بلغ 8.7%، ليصل إلى 6.9% في عام 2023 ثم 5.8% في عام 2024 حيث من المتوقع أن يساهم تشديد السياسة النقدية في السيطرة على معدل التضخم ولكن هذا الانخفاض مازال محكوماً بالمحرك الرئيسي وهو انخفاض أسعار السلع العالمية.

شهد متوسط معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة تراجعاً بوتيرة أكبر من الاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة خلال عام 2023، مسجلاً 4.6%. ومن المتوقع أن يواصل انخفاضه ليصل إلى 3% عام 2024. بينما تراجع متوسط معدل التضخم في الاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة من 9.8% عام 2022 إلى 8.5% عام 2023، ومن المتوقع أن يواصل تراجعها إلى 7.8% عام 2024.

شهدت نسبة الدين الخارجي للاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة للناتج المحلي الإجمالي تراجعاً طفيفاً وبلغت 29% عام 2023، مقارنة مع 29.2% عام 2022، ومن المتوقع أن تواصل انخفاضها لتصل إلى 28% عام 2024.

تراجع معدل نمو الاقتصادات المتقدمة من 2.6% عام 2022، إلى 1.5% عام 2023، مع توقعات بأن يصل إلى 1.4% عام 2024 في ظل ضعف النمو المتوقع في منطقة اليورو.

تراجع طفيف في معدل نمو الاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة، من 4.1% عام 2022 إلى 4% خلال عام 2023 متأثراً بأزمة القطاع العقاري في الصين، مع توقعات بأن يظل عند نفس المستوى خلال عام 2024.

تباطؤ معدل نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات خلال عام 2023، لتنمو بمعدل 0.9% مقارنة مع 5.1% عام 2022، كمحصلة لارتفاع كل من قيمة الدولار والحوجز التجارية، بجانب تراجع الطلب العالمي، ولكن من المتوقع أن يرتفع معدل نمو التجارة العالمية في عام 2024 إلى 3.5%.

تشير أسواق العقود الآجلة إلى انخفاض متوسط أسعار النفط الخام بمعدل 16.5% لتصل إلى 80.5 دولاراً للبرميل في عام 2023 (مقارنة مع 96.4 دولاراً في عام 2022) على إثر تراجع الطلب العالمي وأزمة القطاع العقاري في الصين، وزيادة الإنتاج الأمريكي بجانب انخفاض سعر الغاز الطبيعي، كما من المتوقع أن تواصل أسعار النفط انخفاضها لتبلغ في المتوسط 79.9 دولاراً للبرميل

تراجع متوسط أسعار النفط عالمياً بمعدل 16.5% إلى 80.5 دولاراً للبرميل خلال عام 2023

ملاحظات عامة

ترصد النشرة الفصلية الرابعة للمؤسسة من كل عام الأداء الاقتصادي العام للدول العربية والعالم وتوقعاته المستقبلية في ضوء عدد من الملاحظات أهمها ما يلي:

- يتم الاستناد إلى تقارير صندوق النقد الدولي وقواعد بياناته بالدرجة الأولى مع الاستعانة بمصادر دولية مساندة موثوقة أخرى عند الحاجة مثل البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية ومجموعة فيتش سوليوشنز (Fitch) ومجموعة الخدمات السياسية (PRS) وغيرها، حرصاً على تقديم رؤية متكاملة حول الأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال عامي 2022 و2023 وتوقعات عام 2024.
- تم اختيار جميع مؤشرات الأداء المتوافر عنها بيانات لأكبر عدد من الدول العربية في قاعدة بيانات IMF أو تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي "الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" الصادر في أكتوبر 2023.
- بيانات عام 2023 وكذلك توقعات 2024 لازالت تقديرات قابلة للتعديل.
- تم الاعتماد على عدد من المؤشرات التجميعية الافتراضية على المستوى الإقليمي لدواعي رصد الاتجاه العام فقط رغم إدراكنا لعدم منطقية التجميع في بعض المؤشرات.
- تم التركيز على أبرز التغيرات خلال العام 2023 مقارنة بالعام السابق 2022 مع رصد توقعات العام 2024، إضافة إلى أبرز مؤشرات التركيز وترتيب أهم الدول في أداء كل مؤشر.
- قد يؤدي التقريب إلى تفاوتات طفيفة بين المجاميع الكلية ومجاميع الأرقام المكونة لها في بعض الأحيان.
- تم الاعتماد على نقاط الحذف (...) بالجداول للإشارة إلى البيانات غير المتاحة.
- يقصد بالدول العربية النفطية الدول العربية المصدرة للنفط وهي: دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى ليبيا والجزائر والعراق.
- تم الاعتماد على بيانات مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS) في الحصول على متوسط سعر الصرف لعامي 2022 و2023، كما تم الاعتماد على أحدث التوقعات المتاحة لسعر صرف العملات العربية أمام الدولار خلال عام 2024 من مصادر متعددة.

- تزامنا مع انخفاض نسبة الدين الخارجي للاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة إلى الناتج، توقع صندوق النقد الدولي أن تنخفض تكاليف خدمة الدين إلى الناتج في تلك الاقتصادات من نحو 10.7% عام 2022 إلى 10.4% عام 2023، على أن تواصل انخفاضها لتصل إلى 9.7% عام 2024.
- تراجع فائض الحساب الجاري العالمي إلى نحو 0.3% من الناتج العالمي عام 2023 (مقارنة مع 0.4% عام 2022)، ومن المتوقع أن تستقر تلك النسبة عند نفس المستوى خلال عام 2024. وفي هذا الصدد تباين الوضع بين مختلف الاقتصادات، ففي الاقتصادات المتقدمة تحول عجز الحساب الجاري البالغ 0.4% من الناتج عام 2022 إلى فائض قدره 0.2% من الناتج عام 2023، بينما تقلص فائض الحساب الجاري للاقتصادات النامية والأسواق الصاعدة من 1.5% من الناتج عام 2022 إلى 0.4% من الناتج خلال عام 2023.

تطور أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي

Evolution of the Most Important Performance Indicators of the Global Economy

م	المؤشر	2022	توقعات		التغير	
			2024	2023		
No	Indicator	Change 2022/2	2024	2023		
1	World Real GDP Growth (%)	(0.5)	2.9	3.0	3.5	1 نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (%)
2	Real GDP Growth in Advanced Economies (%)	(1.1)	1.4	1.5	2.6	2 نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة (%)
3	Real GDP Growth in Emerging Market and Developing Economies (%)	(0.1)	4.0	4.0	4.1	3 نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (%)
4	Growth Rate of World Trade in Goods and Services (%)	(4.2)	3.5	0.9	5.1	4 معدل نمو تجارة السلع والخدمات في العالم (%)
5	Average Oil Price (In US Dollars a Barrel)	(15.9)	79.9	80.5	96.4	5 متوسط سعر برميل النفط بالدولار
6	Inflation Rate, average consumer prices in Advanced Economies (%)	(2.7)	3.0	4.6	7.3	6 متوسط معدل التضخم في الدول المتقدمة (%)
7	Inflation Rate, average consumer prices in Emerging Marke and Developing Economies (%)	(1.3)	7.8	8.5	9.8	7 متوسط معدل التضخم في الأسواق الصاعدة والدول النامية (%)
8	Current Account Balance as a % of Global GDP	(0.1)	0.3	0.3	0.4	8 رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (%)
9	Current Account Balance as a % of GDP in Advanced Economies	0.6	0.3	0.2	(0.4)	9 رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة (%)
10	Current Account Balance as a % of GDP in Emerging Market and Developing Economies	(1.1)	0.4	0.4	1.5	10 رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (%)
11	Total External Debt as % GDP in Emerging Market and Developing Economies	(0.2)	28.0	29.0	29.2	11 الدين الخارجي كنسبة من الناتج في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (%)
12	Debt Service as % GDP in Emerging Market and Developing Economies	(0.3)	9.7	10.4	10.7	12 تكاليف خدمة الدين كنسبة من الناتج في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (%)

Source: IMF, October 2023

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023



أهم مؤشرات أداء

الاقتصاد العربي لعامي 2023 و2024

توقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي "الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" الصادر في أكتوبر 2023، أن يتباطأ نمو الاقتصاد العربي تزامناً مع تباطؤ الاقتصاد العالمي، لينمو بمعدل 1.8% عام 2023 مقارنة مع 6% عام 2022، وذلك في ظل تراجع إنتاج النفط في الدول العربية النفطية بمعدل 5.2% عام 2023 وانخفاض متوسط سعر البرميل عالمياً بمعدل 16.5%، بجانب تشديد السياسات النقدية في اقتصادات الأسواق الصاعدة ومتوسطة الدخل في المنطقة، وتصاعد تداعيات النزاع في السودان. وتشير التوقعات إلى تحسن الاقتصاد العربي في عام 2024 لينمو بمعدل 3.6%، وفيما يلي توقعات الصندوق لعامي 2023 و2024 على النحو التالي:

عام 2023 ليبلغ 9.4% كمحصلة لارتفاع هذا المعدل في 10 دول عربية وتراجعته في 11 دولة أخرى، وتصدرت دول مجلس التعاون الخليجي المقدمة مسجلة أقل المعدلات خلال العام نفسه.

ارتفع معدل تضخم أسعار المستهلك في الدول العربية بمقدار 3.2 نقاط إلى 12.1% عام 2023، حيث ساهم انخفاض قيمة العملات وارتفاع قيود الاستيراد وتصاعد موجات الجفاف في بعض الدول في زيادة الضغوط التضخمية في بعض الدول العربية لتتجاوز ارتفاع متوسط معدلات التضخم في المنطقة، بينما تشير التوقعات إلى تراجع معدل تضخم أسعار المستهلك في الدول العربية ليصل إلى 11.7% عام 2024.

بلغ العجز المجمع الافتراضي للموازات العربية نحو 26.9 مليار دولار عام 2023 (بما يمثل 0.1% من الناتج العربي) مقارنة بفائض قدره 3.3 مليارات دولار عام 2022، مع توقعات بأن يرتفع هذا العجز خلال عام 2024 ليصل إلى 125.1 مليار دولار ليمثل 0.8% من الناتج العربي خلال نفس العام.

تراجع إجمالي الدين الحكومي للدول العربية بمعدل 2.8% ليبلغ 1605 مليار دولار خلال عام 2023، ليمثل 47% من الناتج العربي خلال نفس العام، ومن المتوقع أن يرتفع خلال عام 2024 ليبلغ 1626 مليارات دولار وتراجع نسبته إلى 46.1% من الناتج.

على صعيد 15 دولة عربية، تراجع الاستثمار الإجمالي تراجعاً طفيفاً بمعدل 0.2% إلى 709 مليارات دولار خلال عام 2023، ليمثل 24.8 من ناتجها المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يرتفع الاستثمار الإجمالي لـ 15 دولة عربية بمعدل 4.3% إلى نحو 739 مليار دولار خلال عام 2024 ليمثل نحو 25.4% من ناتجها الإجمالي.

• بلغ الناتج المحلي الإجمالي العربي نحو 3.4 تريليونات (بالأسعار الجارية)، مسجلاً تراجعاً بمقدار 97.3 مليار دولار مقارنة بعام 2022، مع توقعات بأن يرتفع خلال عام 2024 ليتجاوز 3.5 تريليونات دولار.

• تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية بمعدل 4.7% ليبلغ 7482 دولاراً، مع توقعات بأن يرتفع بمعدل 1.2% ليبلغ 7573 دولاراً في المتوسط عام 2024، إلا أن توزيع الناتج شهد تفاوتاً كبيراً فيما بين الدول النفطية والأخرى الأقل دخلاً.

• تراجع متوسط إنتاج النفط الخام في الدول العربية النفطية بمعدل 5.2% ليصل إلى 23.3 مليون برميل يومياً عام 2023، مع توقعات بزيادة الإنتاج عام 2024 إلى 24.1 مليون برميل يومياً، على صعيد متصل تراجعت صادرات النفط الخام بنسبة 7.6% إلى 17.2 مليون برميل يومياً عام 2023، مع توقعات بأن تعاود الارتفاع بمعدل 3.9% لتبلغ 17.8 مليون برميل يومياً عام 2024.

• ارتفع متوسط إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية المصدر للنفط خلال عام 2023 بنسبة 3.9% إلى 12.4 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، مع توقعات بمواصلة الارتفاع خلال عام 2024 ليصل إلى 12.7 مليون برميل يومياً، كما ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي إلى 4.7 ملايين برميل مكافئ نفط يومياً خلال 2023، ومن المتوقع أن تستقر عند نفس المستوى خلال عام 2024.

• ارتفع إجمالي عدد السكان في المنطقة العربية بنسبة 2.0% ليصل إلى نحو 456 مليون نسمة في عام 2023، مع توقعات بأن يرتفع بنفس النسبة خلال عام 2024 ليبلغ 466 مليون نسمة.

• ارتفع متوسط معدل البطالة على المستوى العربي بشكل طفيف خلال

مليار دولار خلال عام 2024 وأن تنخفض نسبته الى الناتج العربي إلى 4.4% خلال نفس العام.

تراجعت نسبة الدين الخارجية للدول العربية إلى الناتج العربي من نحو 52.7% عام 2022 إلى 50.8% عام 2023، ومن المتوقع أن توصل تراجعها إلى 49.6% من الناتج خلال عام 2024.

ارتفعت الاحتياطيات العربية من العملات الأجنبية بمعدل 3.0% بنهاية عام 2023 إلى أكثر من 1092 مليار دولار تكفي لتغطية الواردات العربية من السلع والخدمات لمدة 8.6 أشهر، مع توقعات بأن توصل تلك الاحتياطيات ارتفاعها بمعدل 2.4% لتتجاوز 1118 مليار دولار عام 2024، رغم انخفاض مدة تغطية الواردات العربية إلى 8.3 أشهر، أخذاً في الاعتبار التفاوت بين الدول العربية في حجم الاحتياطيات من العملة الأجنبية وكذلك على مستوى عدد أشهر التغطية.

تراجعت قيمة التجارة العربية في السلع والخدمات بمعدل 5.7% خلال عام 2023 إلى أقل من 3 تريليونات دولار كمحصلة لتراجع الصادرات بمعدل 9.7%، وتراجع الواردات بمعدل 0.4% خلال نفس العام ويتوقع أن تعاود ارتفاعها بمعدل 4.7% إلى أكثر من 3.1 تريليونات دولار عام 2024.

سجل الميزان التجاري العربي فائضاً بقيمة 262.1 مليار دولار خلال عام 2023، بانخفاض قدره 39.2% مقارنة بعام 2022، مع توقعات بأن يواصل هذا الفائض تراجعاً بنسبة 9.5% إلى 237.3 مليار دولار عام 2024، تزامناً مع الضغوط المتزايدة على فاتورة الاستيراد.

تراجع فائض الحساب الجاري للدول العربية بمعدل 52.3% ليبلغ نحو 180 مليار دولار بما نسبته 5.3% من الناتج العربي خلال عام 2023، مع توقعات بأن يواصل هذا الفائض انخفاضه ليبلغ 156.9

تطور أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العربي

Evolution of the Most Important Performance Indicators of the Arab Economy

No	Indicator	التغير Change 2022/2023	توقعات Projections		2022	المؤشر	م
			2024	2023			
1	Real GDP Growth (%)	(4.1)	3.6	1.8	6.0	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	1
2	Nominal GDP (US\$ bn)	(97.3)	3526.1	3414.3	3511.6	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	2
3	GDP in Purchasing Power Parity (US\$ bn)	419.5	8611.3	8244.8	7825.3	الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية (مليار دولار)	3
4	GDP Per Capita of Arab Countries (US dollars)	(370.8)	7573.4	7482.2	7853.1	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	4
5	GDP Per Capita (PPP in Dollars)	567.9	18495	18068	17500	نصيب الفرد من الناتج وفق تعادل القوة الشرائية (دولار)	5
6	Crude Oil Production (Million barrels per day)	(1.3)	24.1	23.3	24.6	إنتاج النفط الخام في الدول العربية النفطية* (مليون برميل يوميا)	6
7	Crude Oil Exports (Million barrels per day)	(1.4)	17.8	17.2	18.6	صادرات النفط الخام في الدول العربية النفطية (مليون برميل يوميا)	7
8	Natural Gas Production (Million barrels per day)	0.5	12.7	12.4	11.9	إنتاج الغاز في الدول النفطية (مليون برميل يوميا)	8
9	Natural Gas Exports (Million barrels per day)	0.1	4.7	4.7	4.5	صادرات الغاز في الدول النفطية (مليون برميل يوميا)	9
10	Population (Million people)	9.2	466	456	447	عدد السكان (مليون نسمة)	10
11	Consumer Price Inflation (Year-over-year percent change)	3.2	11.7	12.1	8.9	تضخم أسعار المستهلك (معدل التغير على أساس سنوي)	11
12	General Government Fiscal Balance (US\$ bn)	(30.2)	(125.1)	(26.9)	3.3	عجز أو فائض الموازنة (بالمليار دولار)	12
13	General Government Fiscal Balance (% of GDP)	(3.6)	(0.8)	0.1	3.7	متوسط عجز أو فائض الموازنة كنسبة من الناتج (%)	13
14	Government Gross Debt (US\$ bn)	(46.7)	1626	1605	1652	إجمالي الدين الحكومي (مليار دولار)	14
15	Government Gross Debt (% of GDP)	(0.0)	46.1	47.0	47.0	إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج (%)	15
16	Total Investment(USD bn)	(1.4)	739.2	709.0	710.4	الاستثمار الإجمالي (مليار دولار)	16
17	Total Investment (% of GDP)	0.7	25.4	24.8	24.2	الاستثمار الإجمالي كنسبة من الناتج** (%)	17
18	Exports of Goods and Services (US\$ bn)	(174.5)	1684	1627	1801	صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)	18
19	Imports of Goods and Services (US\$ bn)	(5.9)	1447	1365	1370	واردات السلع والخدمات (مليار دولار)	19
20	Trade in Goods and Services(US\$ bn)	(180.4)	3131.3	2991.3	3171.7	تجارة السلع والخدمات (مليار دولار)	20
21	Balance of Trade in Goods and Services (US\$ bn)	(168.7)	237.3	262.1	430.7	ميزان تجارة السلع والخدمات (مليار دولار)	21
22	Current Account Balance (US\$ bn)	(197.0)	156.9	179.8	376.8	رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)	22
23	Current Account Balance (% of GDP)	(5.5)	4.4	5.3	10.7	رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج (%)	23
24	Gross External Debt (% of GDP)	(1.7)	49.6	50.8	52.5	إجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج (%)	24
25	Gross Official Reserves (US\$ bn)	31.9	1118.3	1092.3	1060.4	احتياطي العملة الأجنبية (مليار دولار)	25
26	Gross Official Reserves (Months of Imports)	(0.2)	8.3	8.6	8.8	تغطية الاحتياطي لواردات السلع والخدمات (بالأشهر)	26

* الدول العربية النفطية تضم كلا من : الجزائر والبحرين والعراق والكويت وليبيا وسلطنة عمان وقطر والسعودية والإمارات.

** الاستثمار الإجمالي في 15 دولة عربية كنسبة من الناتج المحلي المجمع لتلك الدول.



أهم مؤشرات أداء الاقتصادات العربية لعامي 2023 و2024

1- معدل نمو الناتج

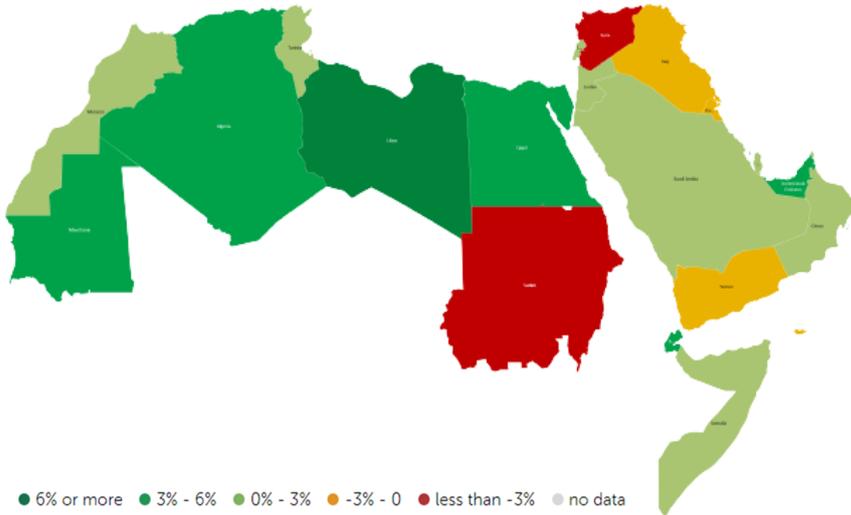
تشير تقديرات صندوق النقد الدولي الى تباطؤ معدل نمو الاقتصاد العربي ليبلغ 1.8% عام 2023 مقارنة مع 6.0% عام 2022، كمحصلة لتباطؤ معدلات النمو التي شهدتها 9 دولة عربية، بينما شهدت اليمن والكويت والعراق وسوريا وفلسطين والسودان انكماشاً. في مقابل تحسن معدلات النمو في 6 دول أخرى، وفيما يلي التفصيل:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية (نسبة التغير على أساس سنوي، %)					
Real GDP Growth in Arab Countries (year-over-year, %)					
No	Country	التغير Change 2022/2023	توقعات Projections 2024	2023	الدولة
1	Libya	22.2	7.5	12.5	ليبيا
2	Djibouti	1.8	6.0	5.0	جيبوتي
3	Mauritania	(1.9)	5.3	4.5	موريتانيا
4	Egypt	(2.5)	3.6	4.2	مصر
5	Algeria	0.6	3.1	3.8	الجزائر
6	U A E	(4.5)	4.0	3.4	الإمارات
7	Somalia	0.4	3.7	2.8	الصومال
8	Bahrain	(2.1)	3.6	2.7	البحرين
9	Jordan	0.1	2.7	2.6	الأردن
10	Qatar	(2.5)	2.2	2.4	قطر
11	Morocco	1.1	3.6	2.4	المغرب
12	Lebanon	(2.0)	2.2	1.5	لبنان
13	Tunisia	(1.2)	1.9	1.3	تونس
14	Oman	(3.1)	2.7	1.2	سلطنة عمان
15	Saudi Arabia	(8.0)	4.0	0.8	السعودية
16	Yemen	(2.0)	2.0	(0.5)	اليمن
17	Kuwait	(9.5)	3.6	(0.6)	الكويت
18	Iraq	(9.7)	2.9	(2.7)	العراق
19	Syria	(4.3)	1.7	(5.0)	سوريا
20	Palestine	(11.4)	(7.5)	فلسطين
21	Sudan	(15.8)	0.3	(18.3)	السودان
Arab Countries		(4.1)	3.6	1.8	الدول العربية

- استمرار تخفيض الإنتاج في الدول المصدرة للنفط، أدى إلى تباطؤ نمو الناتج في أغلبها (هناك ثلاث جولات من التخفيضات الحادة في إنتاج النفط بموجب اتفاقية أوبك+ والتخفيضات المؤقتة الإضافية في السعودية) تزامناً مع انخفاض أسعار النفط عالمياً بمعدل 16.5%. كما تباطأ النمو في موريتانيا نتيجة تراجع النشاط في قطاعي الزراعة والاستخراج.
- ساهم تشديد السياسات الاقتصادية الكلية لحماية الاستقرار الاقتصادي واستدامة القدرة على تحمل الديون في بعض اقتصاديات الأسواق الصاعدة في كبح النمو، وسجلت تلك الاقتصادات معدلات نمو أقل من نظيراتها النفطية، كما هو الحال في مصر (ترشيد استخدام النقد الأجنبي وفرض قيود على عمليات الاستيراد)، والعراق (فرض قيود على مبيعات العملة الأجنبية).
- تدهورت الأوضاع الاقتصادية بسبب النزاعات السائدة بعض الدول، ومنها السودان حيث أدت إلى تدمير البنية التحتية وهددت توفير الخدمات الأساسية، كما افتقر اليمن إلى التمويل اللازم لضمان كفاية واردات الغذاء لتلبية الاحتياجات الأساسية عقب انتهاء الهدنة في عام 2022، وأدى اندلاع الحرب في قطاع غزة في أكتوبر 2023 إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية وانعدام الخدمات والأمن الغذائي في فلسطين.

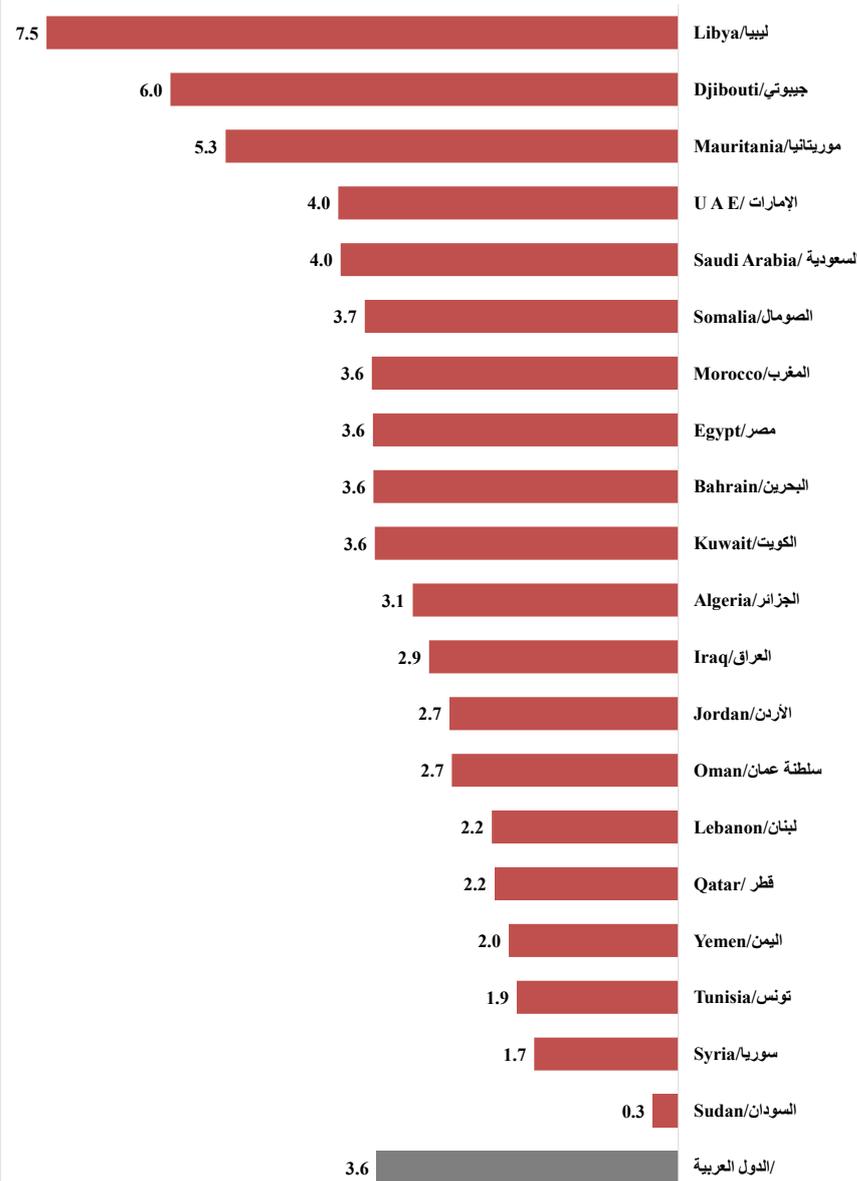
تباطؤ معدل نمو الاقتصاد العربي إلى 1.8%
متأثراً بتراجع إنتاج النفط والأوضاع
الاقتصادية والصراعات في المنطقة

1- معدل نمو الناتج



6% or more 3% - 6% 0% - 3% -3% - 0 less than -3% no data

توقعات معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية لعام 2024 (%)
Projections of Real GDP Growth in Arab countries in 2024 (%)



سجلت 11 دولة عربية معدل نمو في ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى من المتوسط العربي خلال عام 2023، وتصدرت ليبيا المقدمة بمعدل نمو قياسي بلغ 12.5% مقارنة بإنكماش قدره 9.6% عام 2022، وحلت جيبوتي ثانياً بمعدل بلغ 5% خلال عام 2023، تلتها موريتانيا بمعدل 4.5%، ثم مصر رابعاً بمعدل 4.2%، وجاءت الجزائر في المرتبة الخامسة بمعدل 3.8%.

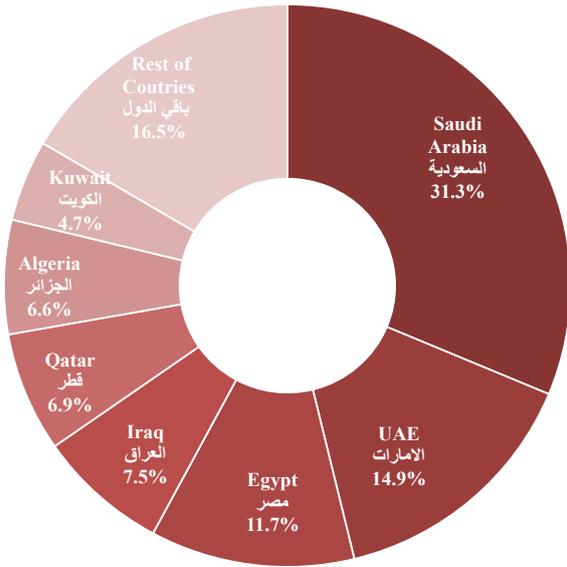
تراوح معدل النمو في 10 دول عربية ما بين 3.4% في الإمارات و0.8% في السعودية، في حين شهدت اقتصادات كل من اليمن والكويت والعراق وسوريا وفلسطين والسودان انكماشاً بمعدلات تراوحت ما بين 0.5% و 18.3% مقارنة بعام 2022.

ارتفع معدل النمو في 6 دول عربية خلال عام 2023 هي ليبيا وجيبوتي والجزائر والصومال والأردن والمغرب، وتباينت أسباب النمو ما بين التعافي وزيادة إنتاج النفط الخام وصادراته كما هو الحال في ليبيا والجزائر، وزيادة كل من عوائد التجارة في جيبوتي (عقب اتفاقية السلام في إثيوبيا)، وعوائد السياحة وتحويلات المغتربين وعودة النشاط الزراعي في المغرب.

من المتوقع ان يرتفع معدل نمو الاقتصاد العربي خلال عام 2024 ليصل إلى 3.6%، كحصلة لتوقع ارتفاع معدلات النمو في 16 دولة عربية خلال عام 2024، مقابل توقعات تراجعها في 5 دول أخرى.

من المتوقع انكماش الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة 7.5% عام 2023 على الأقل، نتيجة استمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وما خلفته من خسائر فادحة في الأرواح وأضرار جسيمة في البنية التحتية ترتب عليها تداعيات اجتماعية واقتصادية قصيرة وطويلة الأجل، حيث أشار المركز الإحصائي الفلسطيني إلى انكماش الناتج بمعدل 3% في حال استمرار الحرب لمدة شهر واحد، بينما أشارت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) إلى خسائر محتملة في الناتج يمكن أن تصل إلى 15 في المائة إذا استمرت الحرب لثلاثة أشهر أي حتى نهاية عام 2023.

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2023
Relative Distribution of Arab Countries' GDP During 2023



2- الناتج المحلي الإجمالي

تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي العربي (بالأسعار الجارية) بمقدار 95 مليار دولار خلال عام 2023، ليلبغ 3414 مليار دولار.

حققت 11 دولة عربية زيادة في حجم ناتجها المحلي الإجمالي خلال عام 2023، فيما تراجع حجم الناتج في 10 دول أخرى.

لازال الناتج المحلي الإجمالي العربي يتركز جغرافياً في 6 دول نفطية ومصر بحصة 83.5% وبقيمة 2851 مليار دولار، ومن المتوقع أن يستمر هذا التركيز في تلك الدول بنفس الحصة تقريباً خلال عام 2024.

تصدرت السعودية المقدمة باستحواذها على 31.3% من الناتج العربي بقيمة 1069.4 مليار دولار، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 509.2 مليارات دولار وبحصة 14.9%، ثم مصر ثالثاً بقيمة 398.4 مليار دولار وبحصة 11.7% من الإجمالي العربي.

حل العراق في المرتبة الرابعة عربياً بقيمة 255 مليار دولار وبحصة 7.5% من الناتج العربي، تلتها قطر بقيمة 235.5 مليار دولار وبحصة 6.9%، وحلت الجزائر والكويت في المرتبتين السادسة والسابعة بقيمتي 224.1 و159.7 مليار دولار وبحصتي 6.6% و4.7% على التوالي.

من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي العربي خلال عام 2024 إلى 3546 مليار دولار مدفوعاً بتوقعات زيادة الناتج في 19 دولة عربية، في مقابل توقعات بتراجعها في مصر وسوريا فقط خلال نفس العام، مع عدم توافر توقعات بشأن الناتج الفلسطيني.

الناتج العربي يتراجع إلى 3.4 تريليونات دولار عام 2023 مع استحواذ 6 دول نفطية ومصر على 83.5% منه

الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، 2022-2024 (مليار دولار)

Nominal GDP of Arab Countries, 2022-2024 (US\$ bn)

Rank 2023	Country	التغير 2022/2023	الحصة من الإجمالي 2023	توقعات Projections		2022	الدولة	ترتيب 2023
				2024	2023			
1	Saudi Arabia	(38.7)	31.3%	1109.5	1069.4	1108.1	السعودية	1
2	UAE	2.1	14.9%	536.8	509.2	507.1	الإمارات	2
3	Egypt	(76.8)	11.7%	357.8	398.4	475.2	مصر	3
4	Iraq	(6.1)	7.5%	271.5	255.0	261.1	العراق	4
5	Qatar	(0.9)	6.9%	246.4	235.5	236.4	قطر	5
6	Algeria	29.0	6.6%	239.2	224.1	195.1	الجزائر	6
7	Kuwait	(15.7)	4.7%	167.0	159.7	175.4	الكويت	7
8	Morocco	16.4	4.3%	157.4	147.3	130.9	المغرب	8
9	Oman	(6.4)	3.2%	112.4	108.3	114.7	سلطنة عمان	9
10	Tunisia	4.9	1.5%	53.5	51.3	46.4	تونس	10
11	Jordan	2.5	1.5%	52.7	50.0	47.5	الأردن	11
12	Bahrain	0.6	1.3%	47.1	45.0	44.4	البحرين	12
13	Libya	2.4	1.2%	43.9	40.2	37.8	ليبيا	13
14	Sudan	(8.2)	0.7%	25.8	25.6	33.8	السودان	14
15	Lebanon	3.1	0.7%	48.9	24.4	21.3	لبنان	15
16	Yemen	(2.5)	0.6%	21.9	21.0	23.5	اليمن	16
17	Palestine	(1.4)	0.5%	16.8	18.1	فلسطين	17
18	Somalia	1.1	0.3%	12.5	11.5	10.4	الصومال	18
19	Mauritania	0.5	0.3%	10.9	10.4	9.9	موريتانيا	19
20	Syria	(3.4)	0.2%	6.7	7.4	10.8	سوريا	20
21	Djibouti	0.2	0.1%	4.2	3.9	3.7	جيبوتي	21
Arab Countries		(97.3)	100%	3526	3414	3512	الدول العربية	

Source: IMF-October 2023, Fitch.& Dhamaan research

المصدر: صندوق النقد الدولي-أكتوبر 2023، وكالة فيتش، بحوث ضمان

3- الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية (PPP)

- ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وفق تعادل القوة الشرائية بنحو 420 مليار دولار ليبلغ نحو 8.2 تريليونات دولار خلال عام 2023.
- شهد الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية ارتفاعاً في 18 دولة عربية خلال عام 2022 (بافتراض ثباته في فلسطين عند نفس مستوى عام 2022)، في تراجع الكبير في السودان من 204 مليارات دولار عام 2022 إلى 173 مليار دولار عام 2023 كمحصلة لتردي الأوضاع منذ اندلاع النزاع في أبريل 2023.

- استحوذت 3 دول عربية هي السعودية ومصر والإمارات على 60% من مجمل الناتج المحلي العربي وفق تعادل القوة الشرائية بإجمالي بلغ نحو 5 تريليونات دولار خلال عام 2023.

- واصلت السعودية تصدرها للمرتبة الأولى عربياً وبلغ ناتجها المحلي وفق تعادل القوة الشرائية نحو 2.2 تريليون دولار بحصة 27.2% من الناتج الإجمالي العربي وفق تعادل القوة الشرائية.

- حلت مصر في المرتبة الثانية بقيمة نحو 1.8 تريليون دولار وبحصة بلغت 21.9% من الناتج العربي وفق تعادل القوة الشرائية، تلتها الإمارات بقيمة 895 مليار دولار وبحصة بلغت 10.9%. جاءت الجزائر والعراق في المرتبتين الرابعة والخامسة عربياً بقيمة 629 مليار و509 مليارات دولار وبحصتي 7.6% و6.2% على التوالي.

- حققت ليبيا أعلى زيادة في الناتج وفق تعادل القوة الشرائية لعام 2023 بمعدل بلغ 16.7%، ثم جيبوتي بمعدل 8.9% وموريتانيا بمعدل 8.4%.

- من المتوقع أن يواصل الناتج المحلي الإجمالي العربي وفق تعادل القوة الشرائية ارتفاعه ليتجاوز 8.6 تريليونات دولار عام 2024، مدعوماً بتوقعات ارتفاعه في 18 دولة عربية خلال نفس العام.

الناتج العربي وفق تعادل

القوة الشرائية ارتفع

إلى 8.2 تريليونات

دولار عام 2023

السعودية ومصر
والإمارات استحوذوا
على 60% من مجمل
الناتج العربي وفق تعادل
القوة الشرائية بقيمة
5 تريليونات دولار

الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية وفق تعادل القوة الشرائية، 2022-2024 (مليار دولار)

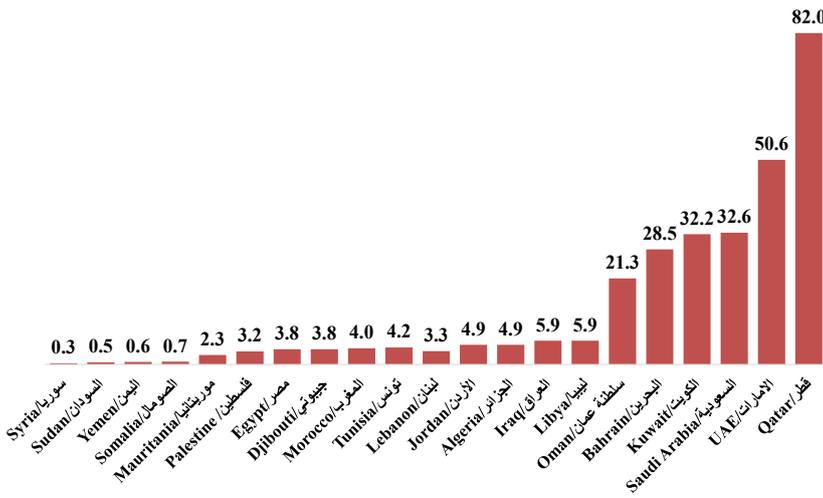
GDP of Arab Countries as Purchasing Power Parity, 2022-2024 (US\$ bn)

Rank 2023	Country	نسبة التغير % of Change	التغير 2022/2023	الحصة من الإجمالي 2023	توقعات Projections		الدولة	ترتيب 2023
					2024	2023		
1	Saudi Arabia	4.5	96.1	27.2%	2389	2247	السعودية	1
2	Egypt	8.0	133.8	21.9%	1917	1809	مصر	2
3	U A E	7.2	60.0	10.9%	952	895	الإمارات	3
4	Algeria	7.7	44.7	7.6%	663	629	الجزائر	4
5	Iraq	0.8	4.2	6.2%	536	509	العراق	5
6	Morocco	6.2	22.3	4.7%	408	385	المغرب	6
7	Qatar	6.2	19.1	4.0%	343	328	قطر	7
8	Kuwait	3.0	7.6	3.1%	272	257	الكويت	8
9	Oman	4.9	9.4	2.4%	210	200	سلطنة عمان	9
10	Sudan	(15.3)	(31.2)	2.1%	177	173	السودان	10
11	Libya	16.7	23.9	2.0%	183	167	ليبيا	11
12	Tunisia	5.0	7.8	2.0%	169	162	تونس	12
13	Jordan	6.4	7.9	1.6%	139	132	الأردن	13
14	Bahrain	6.5	5.9	1.2%	102	96	البحرين	14
15	Lebanon	0.9	0.7	1.0%	79	لبنان	15
16	Yemen	3.2	2.1	0.8%	73	70	اليمن	16
17	Mauritania	8.4	2.6	0.4%	36	33	موريتانيا	17
18	Somalia	6.6	2.0	0.4%	34	32	الصومال	18
19	Djibouti	8.9	0.6	0.1%	8	7	جيبوتي	19
20	Palestine	...	0.0	34	فلسطين	20
21	Syria	سوريا	21
Arab Countries		5.4	419.5	100%	8611	8245	7825	الدول العربية

Source: IMF-October 2023.& Dhaman research

المصدر: صندوق النقد الدولي-أكتوبر 2023، بحث ضمان

4- نصيب الفرد من الناتج

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية لعام 2023 (الف دولار)
GDP Per Capita of Arab Countries in 2023 (Thousand Dollars)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (الألف دولار)

GDP Per Capita of Arab Countries (US\$ Thousand)

Rank 2023	Country	نسبة التغير % of Change	التغير Change 2022/2023	توقعات Projections		الدولة	ترتيب 2023
				2024	2023		
1	Qatar	(1.9)	(1.6)	84.9	82.0	قطر	1
2	UAE	(1.6)	(0.8)	52.4	50.6	الإمارات	2
3	Saudi Arabia	(5.4)	(1.9)	33.1	32.6	السعودية	3
4	Kuwait	(10.7)	(3.9)	33.0	32.2	الكويت	4
5	Bahrain	(1.1)	(0.3)	29.1	28.5	البحرين	5
6	Oman	(8.5)	(2.0)	21.4	21.3	سلطنة عمان	6
7	Libya	5.3	0.3	6.4	5.9	ليبيا	7
8	Iraq	(4.8)	(0.3)	6.1	5.9	العراق	8
9	Algeria	13.2	0.6	5.1	4.9	الجزائر	9
10	Jordan	5.2	0.2	5.1	4.9	الأردن	10
11	Tunisia	9.6	0.4	4.3	4.2	تونس	11
12	Morocco	11.5	0.4	4.2	4.0	المغرب	12
13	Djibouti	4.4	0.2	4.0	3.8	جيبوتي	13
14	Egypt	(17.8)	(0.8)	3.3	3.8	مصر	14
15	Lebanon	0.0	0.0	3.3	3.3	لبنان	15
16	Palestine	(5.0)	(0.2)	3.2	فلسطين	16
17	Mauritania	2.3	0.1	2.4	2.3	موريتانيا	17
18	Somalia	7.5	0.1	0.8	0.7	الصومال	18
19	Yemen	(12.6)	(0.1)	0.6	0.6	اليمن	19
20	Sudan	(26.2)	(0.2)	0.5	0.5	السودان	20
21	Syria	(34.6)	(0.2)	0.3	0.3	سوريا	21
Arab Average		(4.7)	(0.4)	7.6	7.5	المتوسط العربي	

Source: IMF-October 2023, Fitch.& Dhaman research

تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية بمعدل 4.7% ليبلغ 7.5 ألف دولار خلال عام 2023 مقارنة مع 7.9 ألف دولار عام 2022، مع ملاحظة وجود تباين كبير فيما بين الدول النفطية وغير النفطية.

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 8 دول عربية خلال عام 2023 (بافتراض عدم تغير هذا المتوسط في لبنان)، تصدرتها الجزائر، في حين تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج في 12 دولة أخرى تزامنا مع تراجع إنتاج النفط وأسعاره العالمية أو تصاعد أزمة النقد الأجنبي والديون في بعض الدول أو تداعيات الحروب والنزاعات كما هو الحال في فلسطين والسودان.

رغم تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج في الدول الخليجية الستة مقارنة بالعام السابق، إلا أنها مازالت تتصدر المقدمة بقيادة قطر التي بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج فيها نحو 82 ألف دولار خلال عام 2023، وحلت الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 50.6 ألف دولار، وجاءت السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 32.6 ألف دولار، ثم الكويت والبحرين وسلطنة عمان على التوالي.

على صعيد معدل الزيادة، حققت الجزائر أعلى نسبة زيادة في نصيب الفرد من الناتج خلال عام 2023، بنسبة بلغت 13.2%، تلتها المغرب بمعدل زيادة 11.5%، وفي المقابل سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج في سوريا أعلى نسبة تراجع خلال عام 2023 بنسبة 34.6%.

من المتوقع أن يسجل متوسط نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 7.6 آلاف دولار خلال عام 2024 في ظل توقعات ارتفاعه في 16 دولة عربية.

7.5 ألف دولار متوسط نصيب الفرد

من الناتج العربي خلال 2023

المصدر: صندوق النقد الدولي-أكتوبر 2023، وكالة فيتش، بحوث ضمان

5- نصيب الفرد من الناتج وفق تعادل القوة الشرائية (PPP)

- وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتعادل القوة الشرائية في الدول العربية بمعدل 3.2% ليبلغ 18.1 ألف دولار خلال عام 2023.
- حققت 16 دولة عربية زيادة في نصيب الفرد من الناتج وفق تعادل القوة الشرائية خلال عام 2023، في حين تراجع هذا المؤشر في 3 دول فقط، وذلك مع افتراض ثباته في لبنان عند نفس مستوى عام 2022.
- واصلت دول مجلس التعاون الخليجي تصدرها المقدمة وتجاوز نصيب الفرد من الناتج وفقا لتعادل القوة الشرائية في كل منها حاجز الـ 39 ألف دولار في 2023، وبلغ أعلى مستوى له في قطر بقيمة بلغت 114.2 ألف دولار، تلتها الإمارات بقيمة بلغت 89 ألف دولار.
- حلت السعودية في المرتبة الثالثة وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج وفق تعادل القوة الشرائية فيها نحو 68.5 ألف دولار، ثم البحرين بقيمة 60.7 ألف دولار، تلتها الكويت في المرتبة الخامسة بنحو 51.8 ألف دولار، وجاءت سلطنة عمان في المرتبة السادسة بقيمة 39.3 ألف دولار.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية
وفق تعادل القوة الشرائية بالآلاف دولار

GDP Per Capita of Arab Countries (PPP in US\$ Thousand)

Rank 2023	Country	نسبة التغير % of Change	التغير Change 2022/2023	توقعات Projections		الدولة	ترتيب 2023
				2024	2023		
1	Qatar	4.6	5.1	118.1	114.2	قطر	1
2	U A E	5.1	4.3	93.0	89.0	الإمارات	2
3	Saudi Arabia	2.4	1.6	71.4	68.5	السعودية	3
4	Bahrain	3.9	2.3	62.8	60.7	البحرين	4
5	Kuwait	1.0	0.5	53.8	51.8	الكويت	5
6	Oman	1.6	0.6	40.0	39.3	سلطنة عمان	6
7	Libya	15.5	3.3	26.5	24.4	ليبيا	7
8	Egypt	5.9	0.9	17.8	17.1	مصر	8
9	Lebanon	0.0	0.0	11.8	لبنان	9
10	Algeria	6.1	0.8	14.2	13.7	الجزائر	10
11	Tunisia	4.1	0.5	13.7	13.2	تونس	11
12	Jordan	6.3	0.8	13.4	12.8	الأردن	12
13	Iraq	(1.7)	(0.2)	12.0	11.7	العراق	13
14	Morocco	5.1	0.5	10.9	10.4	المغرب	14
15	Mauritania	6.0	0.4	7.9	7.5	موريتانيا	15
16	Djibouti	7.4	0.5	7.5	7.0	جيبوتي	16
17	Sudan	(17.4)	(0.8)	3.6	3.6	السودان	17
18	Yemen	0.9	0.0	2.1	2.1	اليمن	18
19	Somalia	3.7	0.1	2.1	2.0	الصومال	19
20	Palestine	(5.0)	6.0	فلسطين	20
21	Syria	سوريا	21
Arab Average		3.2	0.6	18.5	18.1	المتوسط العربي	17.5

- حققت ليبيا أعلى نسبة زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج وفق تعادل القوة الشرائية خلال عام 2023، بنسبة بلغت 15.5% مقارنة بعام 2022، تلتها جيبوتي ثم موريتانيا، وفي المقابل سجل السودان أعلى نسبة تراجع بلغت 17.4%، كذلك يرجح تراجع هذا المتوسط بمعدل 5% على الأقل في فلسطين متأثراً بحرب غزة.
- تشير التوقعات الى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتعادل القوة الشرائية في الدول العربية خلال عام 2024 ليتجاوز 18.5 ألف دولار، كحصوله لتوقعات ارتفاعه في 17 دولة.

ارتفاع متوسط نصيب الفرد
من الناتج المحلي الإجمالي العربي
وفقا لتعادل القوة الشرائية بمعدل
3.2% إلى 18.1 ألف دولار

7 دول تتجاوز المتوسط العربي
لنصيب الفرد وفق تعادل القوة
الشرائية تصدرتها دول مجلس
التعاون الخليجي خلال عام 2023

6- إنتاج وتصدير النفط

- شهد عام 2023 تراجعاً في إنتاج النفط الخام في الدول العربية النفطية بمعدل 5.2% كنتيجة لثلاث جولات من التخفيضات الحادة في الإنتاج بموجب اتفاقية أوبك+ (أكتوبر 2022 ، وأبريل 2023 ، ويونيو 2023) بجانب التخفيضات المؤقتة الإضافية في السعودية، ليستقر حجم الإنتاج عند 23.3 مليون برميل يوميا خلال عام 2023 مقارنة بنحو 24.6 مليون برميل يوميا خلال عام 2022.
- على صعيد التوزيع الجغرافي، واصل الإنتاج النفطي تركزه بنسبة 72.7% في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2023 (في مقابل 27.3% لكل من ليبيا والعراق والجزائر)، وذلك رغم تراجع الإنتاج النفطي لدول مجلس التعاون بمعدل 6.6% عام 2023. وواصلت السعودية تصديرها المقدمة بحصة بلغت 41.3% وإنتاج بلغ 9.6 ملايين برميل يوميا، تلاها العراق بحصة 17.8% وإنتاج بلغ 4.1 ملايين برميل يوميا، ثم الإمارات بحصة 12.6%، تلتها الكويت بحصة 11.1%.
- على صعيد تغير حجم الإنتاج خلال عام 2023، تراجع الإنتاج النفطي في 5 دول عربية وسجلت السعودية أكبر معدل تراجع بلغ 8.8% مقارنة بعام 2022، تلاها العراق بمعدل 6.9% ثم الكويت (4.3%) والإمارات (4.2%) وسلطنة عمان (1.5%)، بينما شهد الإنتاج النفطي في قطر والبحرين استقراراً نسبياً عند 0.6 و0.2 مليون برميل يوميا خلال عام 2023، وفي المقابل ارتفع الإنتاج النفطي بمعدل 18.5% في ليبيا و3.1% في الجزائر خلال نفس العام.

إنتاج وصادرات النفط الخام في الدول العربية النفطية

Crude Oil Production and Exports in Arab oil Exporters

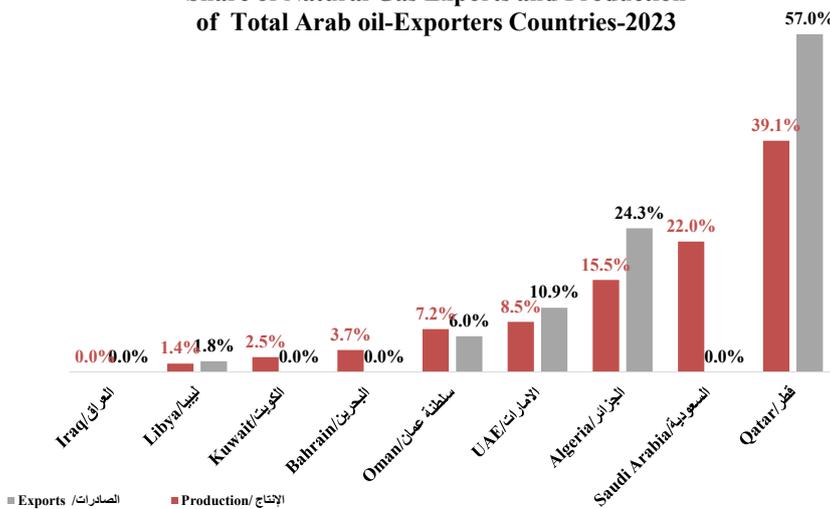
Rank 2023	Country	نسبة التغير % of Change	التغير 2022/2023	الحصة من الإجمالي Share of Total 2023	توقعات Projections		الدولة	ترتيب 2023
					2024	2023		
إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميا)/Crude Oil Production (Million barrels per day)								
1	Saudi Arabia	(8.8)	(0.9)	41.3%	10.0	9.6	السعودية	1
2	Iraq	(6.9)	(0.3)	17.8%	4.2	4.1	العراق	2
3	UAE	(4.2)	(0.1)	12.6%	3.1	2.9	الإمارات	3
4	Kuwait	(4.3)	(0.1)	11.1%	2.7	2.6	الكويت	4
5	Libya	18.5	0.2	5.1%	1.3	1.2	ليبيا	5
6	Oman	(1.5)	(0.0)	4.5%	1.1	1.0	سلطنة عمان	6
7	Algeria	3.1	0.0	4.4%	1.1	1.0	الجزائر	7
8	Qatar	0.0	0.0	2.4%	0.6	0.6	قطر	8
9	Bahrain	0.0	0.0	0.8%	0.2	0.2	البحرين	9
	GCC	(6.6)	(1.2)	72.7%	17.5	16.9	دول مجلس التعاون الخليجي	
	Total Arab Oil-Exporting	(5.2)	(1.3)	100%	24.1	23.3	إجمالي الدول العربية المصدرة للنفط	
صادرات النفط الخام (مليون برميل يوميا)/Crude Oil Exports (Million barrels per day)								
1	Saudi Arabia	(13.5)	(1.0)	37.1%	6.7	6.4	السعودية	1
2	Iraq	(11.7)	(0.4)	19.1%	3.3	3.3	العراق	2
3	UAE	(2.4)	(0.1)	14.8%	2.7	2.5	الإمارات	3
4	Kuwait	(4.3)	(0.1)	12.0%	2.1	2.1	الكويت	4
6	Libya	18.5	0.2	5.6%	1.1	1.0	ليبيا	6
5	Oman	(1.1)	(0.0)	5.0%	0.9	0.9	سلطنة عمان	5
7	Qatar	0.0	0.0	2.9%	0.5	0.5	قطر	7
8	Algeria	5.1	0.0	2.5%	0.4	0.4	الجزائر	8
9	Bahrain	0.0	0.0	0.9%	0.1	0.1	البحرين	9
	GCC	(8.5)	(1.2)	72.8%	13.0	12.5	دول مجلس التعاون الخليجي	
	Total Arab Oil-Exporting	(7.6)	(1.4)	100%	17.8	17.2	إجمالي الدول العربية المصدرة للنفط	

Source: IMF, October 2023

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023

الدول العربية النفطية خفضت إنتاجها من النفط الخام بمعدل 5.2% وصادراته بمعدل 7.6% خلال عام 2023

7- إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي

حصة إنتاج وصادرات الغاز الطبيعي من إجمالي الدول العربية النفطية لعام 2023
Share of Natural Gas Exports and Production
of Total Arab oil-Exporters Countries-2023

إنتاج وصادرات الغاز الطبيعي في الدول العربية النفطية

Natural Gas Production and Exports in Arab oil Exporters

ترتيب 2023	الدولة	توقعات Projections		الحصة من الإجمالي Share of Total 2023	التغير 2022/2023	نسبة التغير % of Change	Country	ترتيب 2023
		2024	2023					
إنتاج الغاز الطبيعي (مليون برميل يوميا)/(Million barrels per day)								
1	قطر	4.93	4.84	39.1%	0.1	2.9	Qatar	1
2	السعودية	2.82	2.73	22.0%	0.1	3.7	Saudi Arabia	2
3	الجزائر	1.91	1.93	15.5%	0.1	7.7	Algeria	3
4	الإمارات	1.09	1.05	8.5%	0.0	5.0	UAE	4
5	سلطنة عمان	0.94	0.90	7.2%	0.0	2.9	Oman	5
6	البحرين	0.46	0.46	3.7%	0.0	0.7	Bahrain	6
7	الكويت	0.32	0.31	2.5%	(0.0)	(4.3)	Kuwait	7
8	ليبيا	0.19	0.18	1.4%	0.0	18.5	Libya	8
9	العراق	0.00	0.00	0.0%	Iraq	9
	دول مجلس التعاون الخليجي	10.56	10.29	83.0%	0.3	3.0	GCC	
	اجمالي الدول العربية المصدرة للنفط	12.7	12.4	100%	0.5	3.9	Total Arab Oil-Exporting	
صادرات الغاز الطبيعي (مليون برميل يوميا)/(Million barrels per day)								
1	قطر	2.70	2.67	57.0%	0.06	2.3	Qatar	1
2	الجزائر	1.09	1.14	24.3%	0.06	5.7	Algeria	2
3	الإمارات	0.53	0.51	10.9%	0.01	1.2	UAE	3
4	سلطنة عمان	0.30	0.28	6.0%	0.01	2.6	Oman	4
5	ليبيا	0.09	0.09	1.8%	0.01	18.5	Libya	5
6	البحرين	0.00	0.00	0.0%	Bahrain	6
7	العراق	0.00	0.00	0.0%	Iraq	7
8	السعودية	0.00	0.00	0.0%	Saudi Arabia	8
9	الكويت	Kuwait	9
	دول مجلس التعاون الخليجي	3.53	3.47	73.9%	0.07	2.2	GCC	
	اجمالي الدول العربية المصدرة للنفط	4.71	4.69	100%	0.15	3.3	Total Arab Oil-Exporting	

Source: IMF, October 2023

- وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، ارتفع متوسط إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية النفطية بنسبة 3.9% خلال عام 2023 ليبلغ 12.4 مليون برميل مكافئ نفط يوميا، وبلغت حصة دول الخليج العربي 83% من مجمل هذا الإنتاج منتجة نحو 10.3 ملايين برميل مكافئ نفط يوميا بارتفاع قدره 3% مقارنة بعام 2022.
- تصدرت قطر المرتبة الأولى بمتوسط إنتاج 4.8 ملايين برميل مكافئ نفط يوميا بحصة 39.1% من الإجمالي، تلتها السعودية بحصة بلغت 22%، ثم الجزائر بحصة بلغت 15.5% وحلت الإمارات رابعا بحصة بلغت 8.5%.

- من المتوقع أن يرتفع متوسط إنتاج الدول العربية النفطية من الغاز الطبيعي في عام 2024 إلى 12.7 مليون برميل مكافئ نفط يوميا، كمحصلة لارتفاع الإنتاج في 6 دول تتصدرها قطر والسعودية، على أن يستقر عند نفس المستوى في البحرين ويتراجع في كل من الجزائر والكويت.

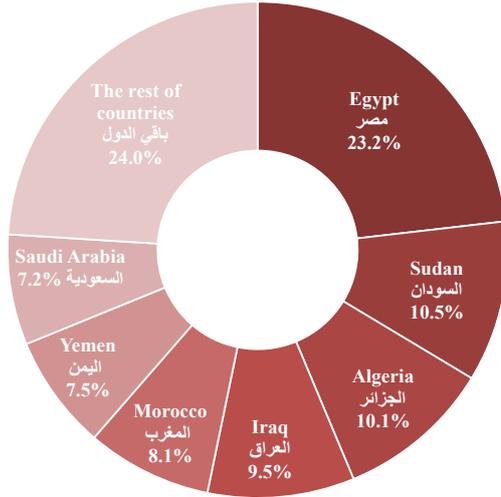
- شهدت صادرات الغاز الطبيعي ارتفاعاً بمعدل 3.3% خلال عام 2023 لتبلغ نحو 4.69 ملايين برميل مكافئ نفط يوميا، وسجلت الدول النفطية الخمس المصدرة في المنطقة زيادة في حجم صادراتها بنسب زيادة تراوحت ما بين 18.5% و2.3%.

- من المتوقع أن تشهد صادرات الغاز الطبيعي الخام ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.2% خلال 2024 لتصل إلى 4.71 ملايين برميل مكافئ نفط يوميا، وذلك نتيجة لتوقعات زيادة صادرات كل من قطر والإمارات وسلطنة عمان وليبيا.

صادرات الغاز الطبيعي للدول العربية النفطية ارتفعت بمعدل 3.3% إلى 4.7 ملايين برميل مكافئ نفط يوميا خلال عام 2023

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023

8- عدد السكان

التوزيع النسبي لعدد السكان في الدول العربية عام 2023
Relative Distribution of Population in Arab Countries in 2023

عدد السكان في الدول العربية (مليون نسمة)

Population in Arab Countries (Million People)

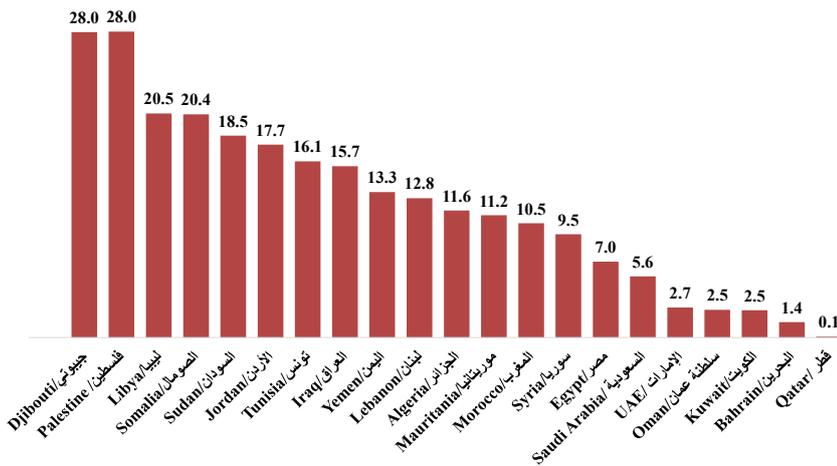
Rank 2023	Country	نسبة التغير % of Change	التغير Change 2022/2023	الحصة من الإجمالي Share of Total 2023	توقعات Projections		الدولة	ترتيب 2023	
					2024	2023			
1	Egypt	2.0	2.1	23.2%	107.8	105.7	103.6	مصر	1
2	Sudan	2.6	1.2	10.5%	49.1	47.9	46.7	السودان	2
3	Algeria	1.5	0.7	10.1%	46.6	46.0	45.3	الجزائر	3
4	Iraq	2.6	1.1	9.5%	44.5	43.3	42.2	العراق	4
5	Morocco	1.0	0.4	8.1%	37.4	37.0	36.7	المغرب	5
6	Yemen	2.2	0.7	7.5%	34.8	34.1	33.3	اليمن	6
7	Saudi Arabia	2.0	0.6	7.2%	33.5	32.8	32.2	السعودية	7
8	Syria	5.0	1.1	5.1%	24.4	23.2	22.1	سوريا	8
9	Somalia	2.8	0.4	3.5%	16.5	16.1	15.6	الصومال	9
10	Tunisia	0.9	0.1	2.7%	12.3	12.2	12.1	تونس	10
11	Jordan	0.1	0.0	2.3%	10.3	10.3	10.3	الأردن	11
12	UAE	2.0	0.2	2.2%	10.2	10.1	9.9	الإمارات	12
13	Libya	1.0	0.1	1.5%	6.9	6.8	6.8	ليبيا	13
14	Palestine	2.3	0.1	1.2%	5.6	5.5	5.4	فلسطين	14
15	Lebanon	(2.6)	(0.1)	1.2%	5.2	5.4	5.5	لبنان	15
16	Oman	3.2	0.2	1.1%	5.3	5.1	4.9	سلطنة عمان	16
17	Kuwait	2.0	0.1	1.1%	5.1	5.0	4.9	الكويت	17
18	Mauritania	2.2	0.1	1.0%	4.5	4.4	4.3	موريتانيا	18
19	Qatar	1.5	0.0	0.6%	2.9	2.9	2.8	قطر	19
20	Bahrain	2.5	0.0	0.3%	1.6	1.6	1.5	البحرين	20
21	Djibouti	1.4	0.0	0.2%	1.0	1.0	1.0	جيبوتي	21
Arab Total		2.0	9.2	100%	465.6	456.3	447.2	الإجمالي العربي	

Source: IMF-October 2023 & Fitch

المصدر: صندوق النقد الدولي-أكتوبر 2023، وكالة فيتش

9- معدلات البطالة

تقديرات معدل البطالة في الدول العربية لعام 2023
Estimates of the Unemployment Rates in Arab Countries for 2023



معدل البطالة في الدول العربية (%)

Unemployment Rate in Arab Countries (%)

No	Country	التغير Change 2022/2023	توقعات Projections		الدولة	م
			2024	2023		
1	Qatar	(0.003)	0.1	0.1	قطر	1
2	Bahrain	0.02	1.4	1.4	البحرين	2
3	Kuwait	0.02	2.5	2.5	الكويت	3
4	Oman	0.21	2.9	2.5	سلطنة عمان	4
5	UAE	(0.01)	2.8	2.7	الإمارات	5
6	Saudi Arabia	(0.03)	6.0	5.6	السعودية	6
7	Egypt	(0.01)	6.9	7.0	مصر	7
8	Syria	(0.15)	9.3	9.5	سوريا	8
9	Morocco	(0.03)	10.3	10.5	المغرب	9
10	Mauritania	0.08	11.0	11.2	موريتانيا	10
11	Algeria	0.08	11.6	11.6	الجزائر	11
12	Lebanon	0.12	12.7	12.8	لبنان	12
13	Yemen	(0.27)	13.2	13.3	اليمن	13
14	Iraq	0.14	15.9	15.7	العراق	14
15	Tunisia	0.01	16.1	16.1	تونس	15
16	Jordan	(0.22)	17.4	17.7	الأردن	16
17	Sudan	(0.25)	18.1	18.5	السودان	17
18	Somalia	0.38	20.5	20.4	الصومال	18
19	Libya	(0.16)	20.1	20.5	ليبيا	19
20	Palestine	2.28	28.0	فلسطين	20
21	Djibouti	0.02	27.8	28.0	جيبوتي	21
Average Arab Countries		0.01	9.5	9.4	المتوسط العربي	

Source ILO Database

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية

شهد المتوسط العربي لمعدل البطالة ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2023، وذلك وفق تقديرات منظمة العمل الدولية، حيث ارتفع من 9.3% إلى 9.4% وذلك في ظل تباطؤ معدل النمو الاقتصادي في أغلب الدول العربية خلال العام بجانب محدودة فرص العمل والاعتماد على أسواق السلع الأولية وعدم قدرة بعض دول المنطقة على جذب الاستثمار الأجنبي لتوفير فرص عمل جديدة.

سجلت دول مجلس التعاون الخليجي ومصر أقل مستوى لمعدلات البطالة المقدره بين الدول العربية خلال عام 2023، حيث واصلت قطر تصدرها محققة أدنى معدل بطالة بلغ 0.1%، كمحصلة لقدرة الدولة على استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل من خلال التوسع في العديد من المشاريع الإنتاجية في كافة المجالات.

حلت البحرين في المرتبة الثانية بمعدل 1.4%، ثم الكويت وسلطنة عمان في المرتبة الثالثة بمعدل 2.5% تلتهم الإمارات والسعودية ومصر بمعدلات 2.7% و 5.6% و 7% على التوالي.

تراوح معدل البطالة ما بين 9.5% و 20% في 10 دول عربية، بينما تجاوز 20% في كل من الصومال وليبيا وفلسطين وجيبوتي.

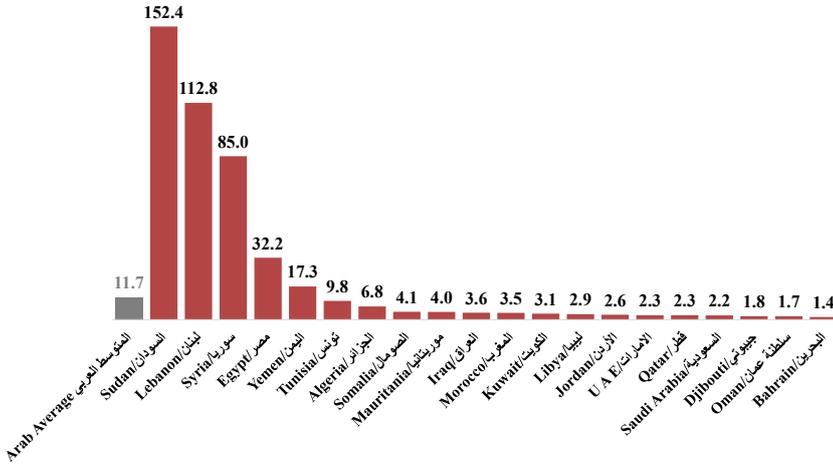
على صعيد التغير في معدل البطالة خلال عام 2023، سجلت 10 دول عربية تراجعاً في معدل البطالة، في مقابل ارتفاعها في 11 دولة أخرى.

الجدير بالذكر أنه رغم تحسن مستوى التعليم في أغلب دول المنطقة مازال هناك أوجه تفاوت في المساواة بين الجنسين في سوق العمل، كما تواجه دول المنطقة ارتفاعاً مستمراً في معدلات البطالة لا سيما بين النساء والشباب.

ومن المتوقع أن يشهد متوسط معدل البطالة على المستوى العربي ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ 9.5% عام 2024.

10- معدل التضخم

توقعات معدل تضخم أسعار المستهلك في الدول العربية لعام 2024 (نسبة التغير على أساس سنوي)
Projections of Consumer Price Inflation in Arab Countries for 2024
(Year-over-year percent change)



معدل تضخم أسعار المستهلك في الدول العربية (معدل التغير على أساس سنوي %)

Consumer Price Inflation in Arab Countries (Year-over-year percent change %)

م	الدولة	2022	توقعات Projections		التغير Change 2022/2023				
			2024	2023					
1	Bahrain	3.6	1.4	1.0	(2.6)				
2	Oman	2.8	1.7	1.1	(1.8)				
3	Djibouti	5.2	1.8	1.2	(3.9)				
4	Saudi Arabia	2.5	2.2	2.5	(0.0)				
5	Jordan	4.2	2.6	2.7	(1.5)				
6	Qatar	5.0	2.3	2.8	(2.1)				
7	U A E	4.8	2.3	3.1	(1.7)				
8	Libya	4.5	2.9	3.4	(1.1)				
9	Kuwait	4.0	3.1	3.4	(0.5)				
10	Palestine	3.7	5.0	1.3				
11	Iraq	5.0	3.6	5.3	0.4				
12	Somalia	6.8	4.1	5.7	(1.1)				
13	Morocco	6.6	3.5	6.3	(0.3)				
14	Mauritania	9.6	4.0	7.5	(2.0)				
15	Algeria	9.3	6.8	9.0	(0.3)				
16	Tunisia	8.3	9.8	9.4	1.1				
17	Yemen	29.5	17.3	14.9	(14.6)				
18	Egypt	8.5	32.2	23.5	15.0				
19	Syria	100.0	85.0	135.0	35.0				
20	Lebanon	171.2	112.8	238.3	67.1				
21	Sudan	138.8	152.4	256.2	117.4				
Average Arab Countries					3.2	11.7	12.1	8.9	المتوسط العربي

Source: IMF-October 2023 & Fitch

المصدر: صندوق النقد الدولي-أكتوبر 2023، وكالة فيتش

11- أسعار الصرف (الرسمية)

تشير بيانات مجموعة خدمات المخاطر السياسية PRS بشأن متوسط سعر صرف العملات الوطنية للدول العربية مقابل الدولار خلال عام 2023 إلى ما يلي:

- استقرار سعر صرف عملات دول مجلس التعاون الخليجي والأردن عند نفس المستوى كنتيجة لتطبيق سياسة سعر الصرف الثابت.
- تراجع قيمة 10 عملات عربية أمام الدولار خلال عام 2023، جاءت في مقدمتها الليرتان اللبنانية والسورية، والجنيه السوداني، والجنيه المصري (تراجعت قيمته بما يقرب من 60% مقارنة بعام 2022).

تحسن قيمة 4 عملات عربية مقابل الدولار خلال عام 2023، وفي مقدمتها الدينار العراقي (كنتيجة لقرار الحكومة العراقية برفع قيمة العملة الوطنية ليستقر سعر الصرف عند 1300 دينار مقابل الدولار الواحد)، والدينار الجزائري (كمحصلة لارتفاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي وصادراتهم بجانب ارتفاع حجم احتياطي العملة الأجنبية)، إضافة إلى الشلن الصومالي والأوقية الموريتانية.

على صعيد ترتيب أسعار العملات الوطنية أمام الدولار، واصل الدينار الكويتي تصدره المقدمة بأعلى سعر صرف مقابل الدولار، بقيمة 0.3 دينار للدولار خلال عام 2023، وحل الدينار البحريني في المرتبة الثانية بقيمة 0.37 دينار للدولار، ثم الريال العماني بقيمة 0.38 ريال للدولار، تلاه الدينار الأردني بقيمة 0.7 دينار للدولار. في المقابل بلغ سعر صرف الدولار أكثر من 6891 ليرة سورية وما يزيد على 13872 ليرة لبنانية.

من المتوقع أن تبقى دول مجلس التعاون الخليجي على سعر صرف عملاتها الوطنية مقابل الدولار دون تغيير خلال عام 2024، بينما يتوقع أن تتراجع قيمة 14 عملة أخرى أمام الدولار، في مقابل تحسن طفيف لقيمة الفرنك الجيبوتي خلال نفس العام.

تحسن سعر صرف

4 عملات عربية أمام

الدولار في مقابل انخفاض

أسعار 10 عملات عربية

أخرى خلال 2023

توقعات باستقرار

عملات دول مجلس التعاون

الخليجي مقابل الدولار

خلال عام 2024 في مقابل

تراجع 14 عملة تتقدمها

الليرة السورية

المتوسط السنوي لسعر الصرف الرسمي الدولار في الدول العربية (1 دولار مقابل العملة الوطنية)

Annual Average of Exchange Rate in Arab Countries (1 Dollar/ National Currency)

Rank 2023	Country	التغير Change 2022/2023	توقعات Projections		2022	العملة Currency	الدولة	ترتيب 2023
			2024	2023				
1	Kuwait	0.00	0.30	0.30	0.30	دينار كويتي/KWD	الكويت	1
2	Bahrain	0.00	0.38	0.38	0.37	دينار بحريني/BHD	البحرين	2
3	Oman	0.00	0.38	0.38	0.38	ريال عماني/OMR	سلطنة عمان	3
4	Jordan	0.00	0.82	0.70	0.70	دينار أردني/JOD	الأردن	4
5	Tunisia	0.02	3.31	3.10	3.08	دينار تونسي/TND	تونس	5
6	Qatar	0.00	3.64	3.64	3.64	ريال قطري/QAR	قطر	6
7	UAE	0.00	3.67	3.67	3.67	درهم إماراتي/AED	الإمارات	7
8	Palestine	0.38	4.13	3.75	3.37	-	فلسطين	8
9	Saudi Arabia	0.00	3.75	3.75	3.75	ريال سعودي/SAR	السعودية	9
10	Libya	0.01	4.97	4.82	4.80	دينار ليبي/LYD	ليبيا	10
11	Morocco	0.01	10.49	10.18	10.17	درهم مغربي/MAD	المغرب	11
12	Egypt	11.43	32.28	30.77	19.35	جنيه مصري/EGP	مصر	12
13	Mauritania	(1.49)	40.44	35.48	36.98	أوقية موريتانية/MRO	موريتانيا	13
14	Algeria	(5.49)	137.7	136.7	142.2	دينار جزائري/DZD	الجزائر	14
15	Djibouti	0.62	178.0	178.3	177.7	فرنك جيبوتي/DJF	جيبوتي	15
16	Yemen	0.02	251.0	250.3	250.2	ريال يمني/YER	اليمن	16
17	Somalia	(3.20)	571.6	571.3	574.5	شلن صومالي/SOS	الصومال	17
18	Sudan	93.14	614.7	591.4	498.3	جنيه سوداني/SDG	السودان	18
19	Iraq	(108.50)	1414.6	1350.8	1459.3	دينار عراقي/IQD	العراق	19
20	Syria	4378.79	13000.0	6891.1	2512.3	ليرة سورية/SYP	سوريا	20
21	Lebanon	12365.24	15000.0	13872.7	1507.5	ليرة لبنانية/LBP	لبنان	21

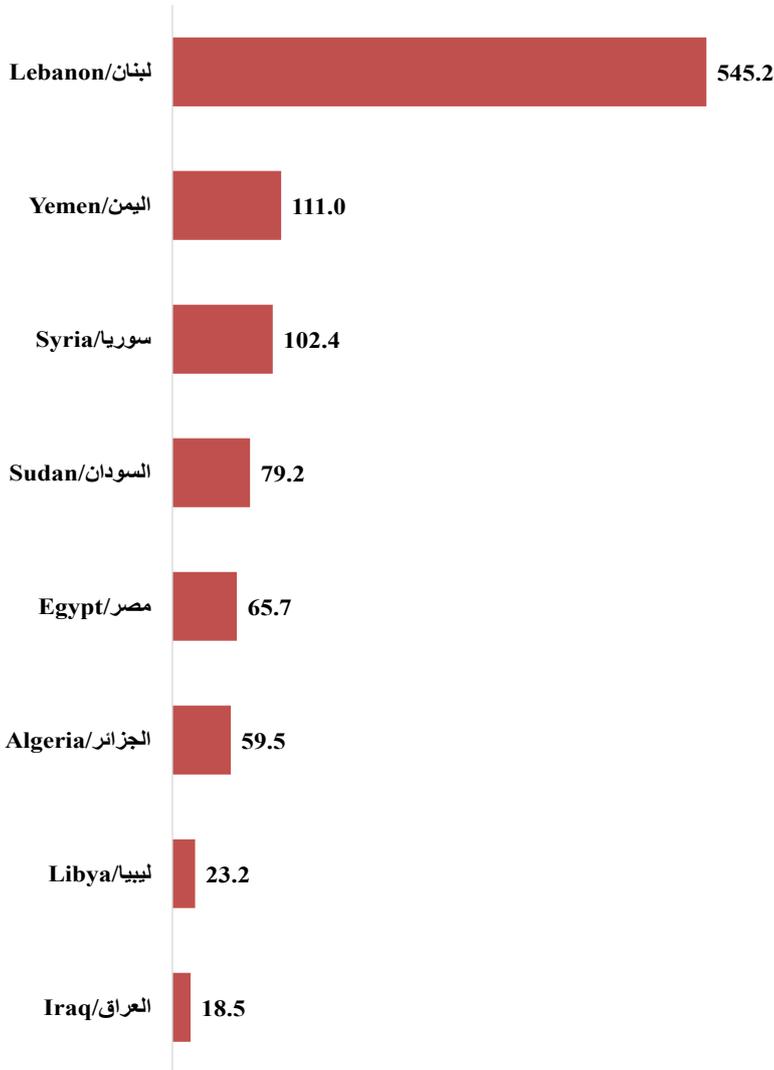
تم حساب سعر الصرف بالاعتماد على بيانات مجموعة خدمات المخاطر السياسية PRS وتعكس متوسط سعر الصرف خلال عامي 2022 و 2023، مع الأخذ في الاعتبار أن متوسط سعر الصرف لعام 2023، هو متوسط الفترة من يناير إلى نوفمبر 2023.

* تم الاعتماد على توقعات مجموعة Trading economics في توقعات سعر صرف العملات العربية أمام الدولار خلال عام 2024.

11- أسعار الصرف (الأسواق الموازية)



الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي
في عدد من الدول العربية (%)
The difference between the official and parallel
exchange rates in a number of Arab countries (%)



* سعر الصرف في السوق الرسمي لعام 2023: هو متوسط سنوي لسعر صرف العملة الوطنية خلال عام 2023 وفق بيانات مجموعة المخاطر السياسية PRS.
* سعر الصرف في السوق الموازي: هو متوسط سعر بيع الدولار المسجل في الأسواق الموازية مقابل العملة الوطنية وذلك في 30 نوفمبر 2023.

Source:

• أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية على مدى السنوات الماضية والضغط المتزايدة جراء انخفاض قيمة العملات التي تواجهها الدول النامية إلى ارتفاع عدد الدول التي لديها أسواق عملات موازية، حيث يوجد أسواق عملات موازية نشطة في نحو 24 اقتصاداً تنتمي إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية وفق تقدير البنك الدولي في مايو 2023.

• على صعيد أسواق الصرف الموازية في الدول العربية، تراوحت نسبة انحراف سعر الصرف المقدر في الأسواق الموازية بنهاية نوفمبر 2023 عن متوسط السعر الرسمي خلال نفس العام ما بين 18.5% و 545.2%.

• تصدرت لبنان المقدمة بين 8 دول عربية خلال عام 2023، وبلغت نسبة انحراف/ زيادة سعر صرف الدولار في الأسواق الموازية عن الرسمية بنحو 545% حيث إن متوسط السعر الرسمي لم يتجاوز 15 ألف ليرة للدولار، بينما بلغ في السوق الموازية نحو 89.5 ألفاً للدولار بنهاية نوفمبر 2023.

• حلت اليمن ثانياً وبلغت نسبة الفارق بين متوسط السعر الرسمي للريال اليمني خلال عام 2023 وسعر السوق الموازي بنهاية نوفمبر 2023 نحو 111%، تلتها سوريا بانحراف بلغ نحو 102%، وتراوح هذا الفارق ما بين 20% و 80% في 4 دول عربية هي ليبيا والجزائر ومصر والسودان، بينما لم يتجاوز 18.5% في العراق.

الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي

تخطت 100% في 3 دول

عربية تصدرتها لبنان بنهاية نوفمبر 2023

السوق الموازي في العراق

هو الأقل عربياً بانحرافاً قدره 18.5%

عن سعر الصرف الرسمي

المصدر:

12- أسعار الفائدة

- كان تشديد السياسات النقدية ورفع أسعار الفائدة للسيطرة على معدلات التضخم والضغط السعري أحد الحلول الجوهرية لمواجهة الأزمات الاقتصادية خلال الفترة الماضية، وسارت البنوك المركزية على خطى بنك الاحتياطي الفيدرالي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية هذا العام بمقدار 100 نقطة أساس في المتوسط حتى أغسطس 2023.
- شهد سعر الفائدة الأساسي للبنوك المركزية ارتفاعاً في 12 دولة عربية خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، بينما استقر عن نفس المستوى في ليبيا والعراق ولبنان، في مقابل تراجعها في اليمن.
- لم يتجاوز سعر الفائدة الأساسي للبنك المركزي حاجر 5% في 4 دول عربية مصدرة للنفط، والمغرب، حيث تصدرت ليبيا المقدمة بسعر فائدة بلغ 3%، تلاها المغرب بسعر فائدة 3.5% ثم الجزائر والعراق بسعر فائدة 4%، وحلت الكويت رابعاً بسعر فائدة 4.25%.
- تراوح سعر الفائدة الأساسي للبنوك المركزية في 10 دول عربية ما بين 5.4% في الإمارات و15% في اليمن خلال عام 2023، بينما تخطى حاجر الـ 20% في مصر.
- تشير توقعات وكالة فيتش إلى احتمالية ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية في 3 بنوك مركزية عربية خلال عام 2024 وهي مصر التي من المقرر أن ترفع سعر الفائدة بمقدار 3% ليبلغ 23.25%، وتونس بمقدار 1% ليصل إلى 9% والمغرب بمقدار 0.5% ليصل إلى 4%.
- من المتوقع أن يستقر سعر الفائدة الأساسي للبنوك المركزية عند نفس المستوى خلال عام 2024 في ليبيا والجزائر والعراق ولبنان، وفي المقابل من المقرر أن تنخفض أسعار الفائدة الأساسية في البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي والأردن واليمن.

رفع أسعار الفائدة
الأساسية في 12 دولة
عربية على خطى بنك
الاحتياطي الفيدرالي
خلال عام 2023

توقعات بارتفاع أسعار
الفائدة الأساسية في مصر
وتونس والمغرب خلال عام
2024 في مقابل تراجعها
في 8 دول أخرى

سعر الفائدة الأساسي للبنوك المركزية في الدول العربية بنهاية العام (%)

Central Bank Interest Rates in Arab Countries (% , end of period)

No	Country	التغير Change 2022/2023	تقديرات Estimates 2024	2023	2022	الدولة	م
1	Libya	0.00	3.00	3.00	3.00	ليبيا	1
2	Morocco	1.00	4.00	3.50	2.50	المغرب	2
3	Algeria	1.00	4.00	4.00	3.00	الجزائر	3
4	Iraq	0.00	4.00	4.00	4.00	العراق	4
5	Kuwait	0.75	3.50	4.25	3.50	الكويت	5
6	UAE	1.00	3.65	5.40	4.40	الإمارات	6
7	Saudi Arabia	1.00	5.00	6.00	5.00	السعودية	7
8	Oman	1.00	4.25	6.00	5.00	سلطنة عمان	8
9	Qatar	0.75	5.25	6.25	5.50	قطر	9
10	Bahrain	1.00	5.25	6.25	5.25	البحرين	10
11	Jordan	1.00	5.75	7.50	6.50	الأردن	11
12	Tunisia	0.75	9.00	8.00	7.25	تونس	12
13	Mauritania	0.10	8.10	8.00	موريتانيا	13
14	Lebanon	0.00	10.00	10.00	10.00	لبنان	14
15	Yemen	(5.00)	12.50	15.00	20.00	اليمن	15
16	Egypt	3.00	23.25	20.25	17.25	مصر	16
17	Sudan	السودان	17
18	Djibouti	جيبوتي	18
19	Somalia	الصومال	19
20	Syria	سوريا	20
21	Palestine	فلسطين	21

13- الموازنة العامة

- تشير بيانات صندوق النقد الدولي ووكالة فيتش عن الموازنات العامة في الدول العربية خلال عام 2023، إلى تراجع كبير في الفائض المجمع الافتراضي للموازنات العربية من نحو 128.4 مليار دولار عام 2022 إلى 3.3 مليارات دولار عام 2023، مدفوعاً بتراجع أسعار النفط الخام عالمياً بمعدل 16.5 % إلى 80.5 دولارًا للبرميل في عام 2023.
- تراجع أداء الموازنة العامة في 16 دولة عربية خلال عام 2023، حيث تراجع فائض الموازنة في 5 دول (قطر والإمارات والكويت وسلطنة عمان وليبيا)، وتحول فائض الموازنة إلى عجز في 3 دول (السعودية والعراق والصومال). كما ارتفع حجم عجز الموازنة في 8 دول (جيبوتي وفلسطين وسوريا ولبنان والسودان والأردن والمغرب والجزائر)، وفي المقابل تقلص عجز الموازنة العامة في 5 دول عربية أخرى في مقدمتها مصر.
- تصدرت الإمارات المقدمة محققة أعلى فائض موازنة خلال عام 2023 بقيمة 25.7 مليار دولار، تلتها قطر بفائض بلغ 25.3 مليار دولار، ثم الكويت بفائض بلغ 22.4 مليار دولار، ثم حلت سلطنة عمان وليبيا رابعاً وخامساً بفائض بلغ 6.8 و 2.4 مليار دولار على التوالي.

عجز أو فائض الموازنة في الدول العربية (بالمليار دولار)

General Government Fiscal Balance in Arab Countries (US\$ bn)

Rank 2023	Country	نسبة التغير % of Change	التغير Change 2022/2023	توقعات Projections		2022	الدولة	ترتيب 2023	
				2024	2023				
1	UAE	تراجع الفائض Surplus declined	(48.7)	(24.41)	23.4	25.7	50.1	الإمارات	1
2	Qatar	تراجع الفائض Surplus declined	(20.7)	(6.60)	25.0	25.3	31.9	قطر	2
3	Kuwait	تراجع الفائض Surplus declined	(33.0)	(11.03)	15.8	22.4	33.4	الكويت	3
4	Oman	تراجع الفائض Surplus declined	(20.7)	(1.77)	6.6	6.8	8.5	سلطنة عمان	4
5	Libya	تراجع الفائض Surplus declined	(72.1)	(6.31)	4.1	2.4	8.8	ليبيا	5
6	Somalia	تحول الفائض إلى عجز Surplus to Deficit	(1927.1)	(0.05)	(0.2)	(0.04)	0.002	الصومال	6
7	Djibouti	زيادة العجز Deficit increased	164.2	(0.09)	(0.1)	(0.14)	(0.1)	جيبوتي	7
8	Palestine	زيادة العجز Deficit increased	20.9	(0.04)	(0.21)	(0.2)	فلسطين	8
9	Mauritania	تقلص العجز Deficit reduced	(7.1)	0.02	(0.1)	(0.27)	(0.3)	موريتانيا	9
10	Lebanon	زيادة العجز Deficit increased	52.7	(0.17)	(1.0)	(0.49)	(0.3)	لبنان	10
11	Yemen	تقلص العجز Deficit reduced	(7.9)	0.05	(0.0)	(0.56)	(0.6)	اليمن	11
12	Syria	زيادة العجز Deficit increased	14.9	(0.10)	(1.0)	(0.81)	(0.7)	سوريا	12
13	Sudan	زيادة العجز Deficit increased	25.6	(0.22)	(0.7)	(1.07)	(0.9)	السودان	13
14	Bahrain	تقلص العجز Deficit reduced	(16.6)	0.45	(1.5)	(2.3)	(2.7)	البحرين	14
15	Tunisia	تقلص العجز Deficit reduced	(13.3)	0.41	(1.7)	(2.7)	(3.1)	تونس	15
16	Saudi Arabia	تحول الفائض إلى عجز Surplus to Deficit	(110.3)	(30.61)	3.0	(2.9)	27.8	السعودية	16
17	Jordan	زيادة العجز Deficit increased	1.3	(0.05)	(3.5)	(3.5)	(3.5)	الأردن	17
18	Morocco	زيادة العجز Deficit increased	5.6	(0.39)	(6.6)	(7.2)	(6.8)	المغرب	18
19	Egypt	تقلص العجز Deficit reduced	(33.0)	9.06	(38.4)	(18.4)	(27.5)	مصر	19
20	Algeria	زيادة العجز Deficit increased	246.1	(13.72)	(28.7)	(19.3)	(5.6)	الجزائر	20
21	Iraq	تحول الفائض إلى عجز Surplus to Deficit	(198.0)	(39.52)	(21.1)	(19.6)	20.0	العراق	21
Arab Total		تراجع الفائض Surplus declined	(97.4)	(125.1)	(26.9)	3.3	128.4	الدول العربية	

- سيطر العجز على موازنات 15 دولة عربية خلال عام 2023، تصدرها العراق مسجلاً عجزاً بقيمة 19.6 مليار دولار، تلاه كل من الجزائر ومصر بقيمة 19.3 و 18.4 مليار دولار على التوالي، وفي المقابل تراوح عجز الموازنة في 13 دولة أخرى ما بين 44 مليون دولار في الصومال و 7.2 مليارات دولار في المغرب.
- تشير توقعات صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2023 إلى تراجع أداء الموازنات العامة للدول العربية وأن يتحول الفائض الافتراضي للموازنات العربية إلى عجز بقيمة 26.9 مليار دولار خلال عام 2024، كمحصلة لتراجع حجم الفائض في 4 دول نفطية هي الإمارات وقطر والكويت وسلطنة عمان، واستمرار العجز في موازنات 14 دولة أخرى.
- على صعيد متصل من المتوقع أن يرتفع فائض الموازنة في ليبيا إلى 4.1 مليارات دولار خلال عام 2024، وأن يتحول عجز الموازنة في السعودية إلى فائض بقيمة 3 مليارات دولار خلال نفس العام.

تراجع فائض الموازنات العربية بمعدل 97% إلى 3.3 مليارات دولار بما يمثل 0.1% من الناتج العربي خلال عام 2023

13- الموازنة العامة - رصيد الموازنة كنسبة من الناتج

توقعات بتحول الفائض
في الموازنات العربية
إلى عجز نسبته 0.8%
من الناتج العربي
خلال عام 2024

5 موازنات عربية
سجلت فائضا نسبته
إلى الناتج تفوق المتوسط
العربي البالغ 0.1%
للعام 2023

عجز أو فائض الموازنة في الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

General Government Fiscal Balance (% of GDP)

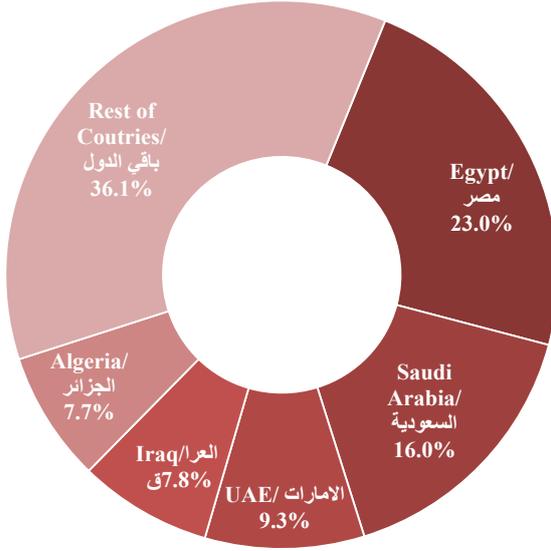
No	Country	التغير Change 2022/2023	توقعات Projections		2022	الدولة	م
			2024	2023			
1	Kuwait	(5.0)	9.5	14.0	19.1	الكويت	1
2	Qatar	(2.7)	10.1	10.8	13.5	قطر	2
3	Oman	(1.2)	5.9	6.2	7.4	سلطنة عمان	3
4	Libya	(17.1)	9.3	6.1	23.2	ليبيا	4
5	UAE	(4.8)	4.4	5.1	9.9	الإمارات	5
6	Saudi Arabia	(2.8)	0.3	(0.3)	2.5	السعودية	6
7	Somalia	(0.4)	(1.4)	(0.4)	0.0	الصومال	7
8	Palestine	(0.3)	(1.3)	(1.0)	فلسطين	8
9	Lebanon	(0.5)	(2.0)	(2.0)	(1.5)	لبنان	9
10	Mauritania	0.3	(1.1)	(2.7)	(3.0)	موريتانيا	10
11	Yemen	(0.1)	(0.0)	(2.7)	(2.6)	اليمن	11
12	Djibouti	(2.2)	(3.3)	(3.6)	(1.4)	جيبوتي	12
13	Sudan	(1.7)	(2.7)	(4.2)	(2.5)	السودان	13
14	Egypt	1.2	(10.7)	(4.6)	(5.8)	مصر	14
15	Morocco	0.3	(4.2)	(4.9)	(5.2)	المغرب	15
16	Bahrain	1.1	(3.2)	(5.0)	(6.1)	البحرين	16
17	Tunisia	1.4	(3.2)	(5.2)	(6.6)	تونس	17
18	Jordan	0.3	(6.6)	(7.0)	(7.3)	الأردن	18
19	Iraq	(15.3)	(7.8)	(7.7)	7.6	العراق	19
20	Algeria	(5.8)	(12.0)	(8.6)	(2.9)	الجزائر	20
21	Syria	(4.4)	(15.2)	(10.9)	(6.5)	سوريا	21
Arab Total		(3.6)	(0.8)	0.1	3.7	الدول العربية	

Source: IMF-October 2023 & Fitch

المصدر: صندوق النقد الدولي-أكتوبر 2023، وكالة فيتش

- كنتيجة لتراجع الفائض المجمع الافتراضي للموازنات العربية خلال عام 2023، أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تراجع نسبة هذا الفائض الافتراضي إلى 0.1% من الناتج العربي خلال نفس العام مقارنة مع 3.7% من الناتج العربي خلال عام 2022.
- سجلت 5 موازنات عربية لدول نفطية فائضاً نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي تفوق المتوسط العربي البالغ 0.1% لعام 2023، تصدرتها الكويت بنسبة فائض بلغت نحو 14% من الناتج، تلتها قطر بنسبة فائض 10.8% من الناتج، ثم سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بنسبة فائض 6.2% من الناتج، ثم ليبيا والإمارات بنسب 6.1% و 5.1% على التوالي.
- سجلت السعودية أدنى نسبة عجز في الموازنة إلى الناتج، حيث بلغت 0.3%، تلتها الصومال بنسبة عجز بلغت 0.4% من ناتجها المحلي الإجمالي.
- حققت سوريا أعلى معدل عجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023، بلغ نحو 10.9%، تلتها الجزائر والعراق بنسب عجز بلغت 8.6% و 7.7% من الناتج على التوالي.
- من المتوقع أن يبلغ المتوسط الافتراضي لعجز الموازنات العربية 0.8% من الناتج العربي خلال عام 2024، على أن تحقق الدول الستة الأولى فائضاً في الموازنة العامة نسبته إلى الناتج تتراوح ما بين 0.3% في السعودية و 10.1% في قطر.

التوزيع النسبي للدين الحكومي في الدول العربية لعام 2023 (%)
Relative Distribution of Government Gross Debt
in Arab Countries During 2023 (%)



اجمالي الدين الحكومي للدول العربية بالمليار دولار

Government Gross Debt of Arab Countries (US\$ bn)

Rank 2023	Country	نسبة التغير % of Change	التغير 2022/2023	الحصة من الإجمالي Share of Total 2023	توقعات Projections		الدولة	ترتيب 2023
					2024	2023		
1	Djibouti	9.4	0.1	0.1%	1.8	1.6	جيبوتي	1
2	Kuwait	(0.1)	(0.0)	0.3%	5.2	5.4	الكويت	2
3	Mauritania	2.0	0.1	0.3%	5.3	5.1	موريتانيا	3
4	Palestine	(10.8)	(1.0)	0.5%	7.9	فلسطين	4
5	Yemen	(10.1)	(1.6)	0.9%	12.3	14.0	اليمن	5
6	Tunisia	7.9	2.9	2.5%	41.2	39.9	تونس	6
7	Oman	(9.8)	(4.5)	2.6%	38.2	41.4	سلطنة عمان	7
8	Lebanon	(23.1)	(14.0)	2.9%	93.2	46.4	لبنان	8
9	Jordan	4.9	2.2	2.9%	48.4	46.9	الأردن	9
10	Libya	1.5	0.8	3.2%	53.2	50.6	ليبيا	10
11	Bahrain	4.5	2.3	3.4%	56.1	54.5	البحرين	11
12	Sudan	4.1	2.6	4.1%	61.7	65.4	السودان	12
13	Qatar	(2.9)	(3.0)	6.1%	94.3	97.4	قطر	13
14	Morocco	9.7	9.1	6.4%	108.7	102.7	المغرب	14
15	Algeria	13.9	15.0	7.7%	140.5	123.5	الجزائر	15
16	Iraq	7.0	8.2	7.8%	148.3	125.6	العراق	16
17	UAE	(5.2)	(8.1)	9.3%	153.8	149.7	الإمارات	17
18	Saudi Arabia	(2.5)	(6.5)	16.0%	248.5	257.5	السعودية	18
19	Egypt	(12.2)	(51.5)	23.0%	315.2	369.3	مصر	19
20	Syria	سوريا	20
21	Somalia	الصومال	21
Arab Total		(2.8)	(46.7)	100%	1626	1605	1652	الدول العربية

Source: IMF, October 2023, S&P, Dhaman research

14- الدين الحكومي

- تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تراجع حجم الدين الحكومي المجمع للدول العربية بمعدل 2.8% ليصل إلى نحو 1605 مليارات دولار عام 2023، مدفوعاً بشكل أساسي بالتراجع المتوقع في حجم الدين الحكومي المصري بمقدار 51.5 مليار دولار خلال نفس العام.
- على صعيد التوزيع الجغرافي خلال عام 2023، تركز نحو 64% من إجمالي الدين الحكومي للدول العربية خلال عام 2023 في 5 دول تصدرتها مصر بحصة 23% وبقيمة 369.3 مليار دولار، تلتها السعودية بحصة 16% وبقيمة 257.5 مليار دولار، وحلت الإمارات ثالثاً بحصة 9.3%، وبقيمة 149.7 مليار دولار ثم العراق والجزائر بحصص متقاربة 7.8% و7.7% وبقيم 125.6 ملياراً و123.5 مليار دولار على التوالي.
- تراجع حجم الدين الحكومي في 9 دول عربية، وتراوح التراجع ما بين 6 ملايين دولار في الكويت و51.5 مليار دولار في مصر، وفي المقابل ارتفع حجم الدين الحكومي في 10 دول أخرى تصدرتها الجزائر، بارتفاع حجم دينها الحكومي بنحو 14% مقارنة بعام 2022 (أي 15 مليار دولار)، تلاها المغرب بقيمة 9.1 مليارات دولار ثم العراق بقيمة 8.2 مليارات دولار.
- تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع حجم الدين الحكومي المجمع للدول العربية بمعدل 1.3% خلال عام 2024 ليصل إلى 1626 مليار دولار، كحصوله لتوقعات ارتفاعه في 11 دولة عربية في مقابل تراجعها في 7 دول أخرى، مع استمرار عدم توافر توقعات بشأن فلسطين وسوريا والصومال.

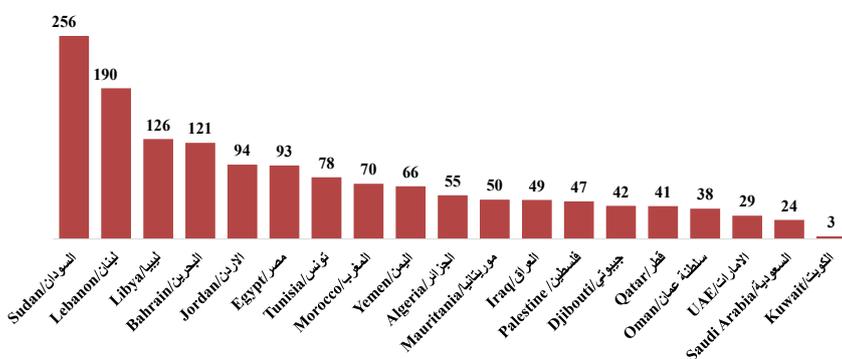
تراجع الدين الحكومي المجمع

للدول العربية بمعدل 2.8%

إلى 1.6 تريليون دولار عام 2023

المصدر: صندوق النقد الدولي أكتوبر 2023، S&P، بحوث ضمان

14- الدين الحكومي (كنسبة من الناتج)

اجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية لعام 2023 (%)
Government Gross Debt in 2023 in Arab Countries (% of GDP)

اجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

Government Gross Debt (% of GDP)

No	Country	التغير Change 2022/2023	توقعات Projections		2022	الدولة	م
			2024	2023			
1	Kuwait	0.3	3.1	3.4	3.1	الكويت	1
2	Saudi Arabia	0.3	22.4	24.1	23.8	السعودية	2
3	UAE	(1.7)	28.7	29.4	31.1	الإمارات	3
4	Oman	(1.8)	34.0	38.2	40.0	سلطنة عمان	4
5	Qatar	(1.1)	38.3	41.4	42.4	قطر	5
6	Djibouti	1.4	41.9	41.8	40.4	جيبوتي	6
7	Palestine	(1.7)	47.4	49.1	فلسطين	7
8	Iraq	4.3	54.6	49.2	44.9	العراق	8
9	Mauritania	(1.2)	48.2	49.5	50.8	موريتانيا	9
10	Algeria	(0.5)	58.8	55.1	55.6	الجزائر	10
11	Yemen	0.4	56.1	66.4	66.0	اليمن	11
12	Morocco	(1.8)	69.1	69.7	71.5	المغرب	12
13	Tunisia	(1.9)	77.1	77.8	79.8	تونس	13
14	Egypt	4.2	88.1	92.7	88.5	مصر	14
15	Jordan	(0.3)	91.9	93.8	94.1	الأردن	15
16	Bahrain	3.6	119.0	121.2	117.6	البحرين	16
17	Libya	(6.0)	121.0	126.0	132.0	ليبيا	17
18	Lebanon	(93.2)	190.5	190.0	283.2	لبنان	18
19	Sudan	69.7	238.8	256.0	186.2	السودان	19
20	Syria	سوريا	20
21	Somalia	الصومال	21
Arab Total		(0.0)	46.1	47.0	47.0	الدول العربية	

Source: IMF, October 2023

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023

- رغم تراجع حجم الدين الحكومي المجموع للدول العربية بمعدل 2.8% عام 2023، إلا أن نسبته الى الناتج العربي ظلت مستقرة عند 47% (نظراً لتراجع قيمة الناتج بنفس النسبة تقريبا).
- تجاوزت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي حاجز الـ 100% في 4 دول عربية خلال عام 2023، هي السودان (256%) ولبنان (190%) وليبيا (126%) والبحرين (121%). في المقابل لم تتجاوز تلك النسبة حاجز الـ 50% في 9 دول أخرى في مقدمتها 5 دول خليجية هي: الكويت (3.4%) والسعودية (24.1%) والإمارات (29.4%) وسلطنة عمان (38.2%)، وقطر (41.4%).
- ارتفعت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج في 11 دولة عربية بزيادة يتراوح مقدارها ما بين 0.3% في كل من الكويت والسعودية و69.7% في السودان، بينما تراجعت في 8 دول أخرى، بنسب تراوحت بين 0.3% في الأردن و93.2% في لبنان.
- من المتوقع أن تتراجع نسبة الدين الحكومي إلى الناتج العربي خلال عام 2024 لتصل إلى 46.1%، كمحصلة لتوقعات تراجع تلك النسبة في 14 دولة عربية خلال نفس العام، وفق توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر 2023.

استقرار نسبة الدين الحكومي
العربي عند 47% من الناتج
خلال عام 2023

توقعات بتراجع نسبة الدين
الحكومي العربي إلى 46.1%
من الناتج خلال عام 2024

15- الاستثمار الإجمالي

• وفقاً للبيانات المتوافرة عن الاستثمار الإجمالي في 15 دولة عربية، كشفت تقديرات صندوق النقد الدولي عن تراجع طفيف في حجم هذا الاستثمار بمعدل 0.2% عام 2023 ليصل إلى 709 مليارات دولار.

• على صعيد التوزيع الجغرافي، واصلت الاستثمارات الإجمالية في المنطقة العربية تركيزها في 5 دول بحصة 86.7% من الإجمالي، وبقيمة 614.6 مليار دولار خلال عام 2023، وحلت السعودية في المقدمة بحصة بلغت 41.3% وبقيمة 293.1 مليارات دولار، تلتها الإمارات بحصة 18.6% وبقيمة 132.1 مليار دولار، وحلت الجزائر ثالثاً بحصة 11.5% وبقيمة 81.8 مليار دولار، ثم مصر والمغرب بحصص 9% و6.2% وبقيم 63.9 ملياراً و43.7 مليار دولار على التوالي.

• تراوحت قيمة الاستثمارات الإجمالية في 10 دول عربية ما بين 25.4 مليار دولار في سلطنة عمان و 1.1 مليار دولار في جيبوتي خلال عام 2023.

• على صعيد التغير، فقد ارتفع معدل الاستثمار الإجمالي في 7 دول عربية خلال عام 2023 تصدرتها الجزائر والإمارات في مقابل انخفاضه في 8 دول أخرى في مقدمتها مصر والسعودية.

• على صعيد معدل نمو الاستثمارات الإجمالية عام 2023، تصدرت الجزائر المقدمة بمعدل نمو بلغ 24.4%، تلتها جيبوتي بمعدل 18%، ثم المغرب بمعدل 11%.

• من المتوقع أن ترتفع الاستثمارات الإجمالية في الدول العربية بمعدل 4.3% لتصل إلى 739 مليار دولار عام 2024، كمحصلة لتوقعات ارتفاع حجم تلك الاستثمارات في 12 دولة عربية مقابل انخفاضها في مصر وموريتانيا وذلك وفق توقعات صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2023.

5 دول عربية تفوقها

السعودية استحوذت

على 86.7% من الاستثمار

الإجمالي العربي

خلال عام 2023

تراجع طفيف في حجم

الاستثمار الإجمالي لـ 15

دولة عربية ليصل إلى

709 مليارات دولار

خلال عام 2023

تطور الاستثمار الإجمالي في الدول العربية للفترة 2022-2024 (مليار دولار)

Evolution of Total Investment in Arab Countries, 2022-2024 (US\$ bn)

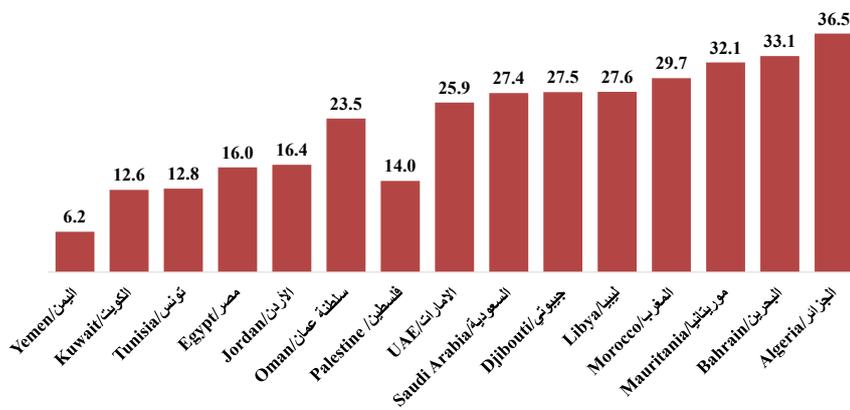
Rank 2023	Country	نسبة التغير % of Change	التغير Change 2022/2023	الحصة من الإجمالي Share of Total 2023	توقعات Projections		الدولة	ترتيب 2023
					2022	2023		
1	Saudi Arabia	(3.0)	(9.2)	41.3%	311.8	293.1	السعودية	1
2	UAE	9.3	11.2	18.6%	139.9	132.1	الإمارات	2
3	Algeria	24.4	16.0	11.5%	85.2	81.8	الجزائر	3
4	Egypt	(21.0)	(17.0)	9.0%	58.0	63.9	مصر	4
5	Morocco	11.0	4.3	6.2%	47.5	43.7	المغرب	5
6	Oman	(4.3)	(1.2)	3.6%	26.7	25.4	سلطنة عمان	6
7	Kuwait	(11.9)	(2.7)	2.8%	21.2	20.1	الكويت	7
8	Bahrain	7.3	1.0	2.1%	15.8	14.9	البحرين	8
9	Libya	(10.4)	(1.3)	1.6%	11.1	11.1	ليبيا	9
10	Jordan	5.4	0.4	1.2%	8.6	8.2	الأردن	10
11	Tunisia	(5.4)	(0.4)	0.9%	7.6	6.6	تونس	11
12	Mauritania	(12.9)	(0.5)	0.5%	2.9	3.3	موريتانيا	12
13	Palestine	(51.7)	(2.5)	0.3%	2.3	فلسطين	13
14	Yemen	2.0	0.0	0.2%	1.5	1.3	اليمن	14
15	Djibouti	18.0	0.2	0.2%	1.3	1.1	جيبوتي	15
16	Qatar	قطر	16
17	Syria	سوريا	17
18	Iraq	العراق	18
19	Lebanon	لبنان	19
20	Somalia	الصومال	20
21	Sudan	السودان	21
Total		(0.2)	(1.4)	100%	739	709	710	الإجمالي

Source: IMF, October 2023

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023

15- الاستثمار الإجمالي (كنسبة من الناتج)

الاستثمار الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 (%)
Total Investment as Percentage of GDP in 2023 (%)



الاستثمار الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

Total Investment (% of GDP)

م	الدولة	2022	توقعات		التغير 2022/2023	Country	No
			2023	2024			
1	الجزائر	33.7	36.5	35.6	2.8	Algeria	1
2	البحرين	31.2	33.1	33.4	1.8	Bahrain	2
3	موريتانيا	38.6	32.1	27.0	(6.5)	Mauritania	3
4	المغرب	30.1	29.7	30.2	(0.4)	Morocco	4
5	ليبيا	32.7	27.6	25.3	(5.2)	Libya	5
6	جيبوتي	24.7	27.5	31.5	2.9	Djibouti	6
7	السعودية	27.3	27.4	28.1	0.1	Saudi Arabia	7
8	الإمارات	23.8	25.9	26.1	2.1	UAE	8
9	سلطنة عمان	23.2	23.5	23.8	0.3	Oman	9
10	الأردن	16.4	16.4	16.3	0.0	Jordan	10
11	مصر	17.0	16.0	16.2	(1.0)	Egypt	11
12	فلسطين	26.7	14.0	(12.8)	Palestine	12
13	تونس	14.9	12.8	14.2	(2.2)	Tunisia	13
14	الكويت	13.0	12.6	12.7	(0.4)	Kuwait	14
15	اليمن	5.4	6.2	6.8	0.8	Yemen	15
16	قطر	Qatar	16
17	سوريا	Syria	17
18	العراق	Iraq	18
19	لبنان	Lebanon	19
20	الصومال	Somalia	20
21	السودان	Sudan	21
						النسبة لـ 15 دولة	
						% for 15 Country	

رغم تراجع حجم الاستثمار الإجمالي في الدول العربية الـ 15 خلال عام 2023، إلا أن نسبته إلى ناتجها المحلي الإجمالي ارتفعت بمقدار 0.7 نقطة مئوية لتصل إلى 24.8% خلال نفس العام، وفيما يلي التفصيل:

- تراجعت نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج في 7 دول عربية خلال عام 2023، بينما استقرت تلك النسبة تقريبا في الأردن، وارتفعت في 7 دول أخرى هي الجزائر والبحرين وجيبوتي والسعودية والإمارات وسلطنة عمان واليمن.

- تخطت نسبة الاستثمارات حاجز الـ 30% من الناتج في 3 دول عربية خلال عام 2023، تصدرتها الجزائر بنسبة بلغت 36.5%، وحلت البحرين في المرتبة الثانية بنسبة 33.1%، ثم موريتانيا بنسبة 32.1% من الناتج.

- لم تتجاوز نسبة الاستثمارات الإجمالية في 6 دول عربية حاجز 20% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023، هي الأردن ومصر وفلسطين وتونس والكويت واليمن.

- تشير التوقعات إلى استمرار ارتفاع نسبة الاستثمارات الإجمالية في الدول العربية إلى الناتج العربي لتصل إلى 25.4% خلال عام 2024، تزامنا مع توقعات ارتفاع تلك النسبة في 10 دول في مقابل تراجعها في 4 دول أخرى هي الجزائر وموريتانيا وليبيا والأردن.

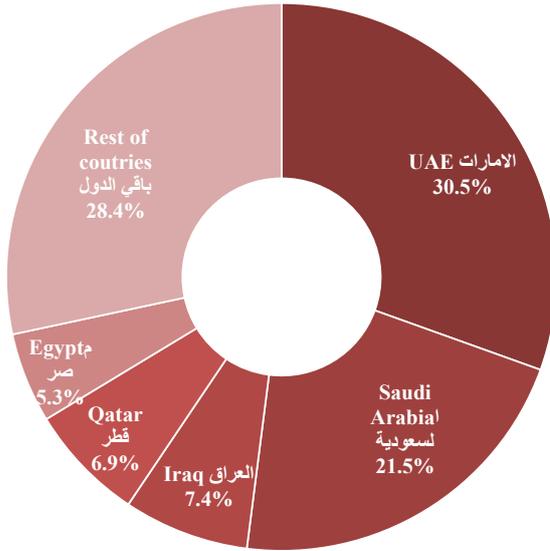
الاستثمار الإجمالي لـ 15 دولة

عربية مثل 24.8% من ناتجها

المحلي الإجمالي خلال عام 2023

16- التجارة الخارجية

التوزيع النسبي لتجارة السلع والخدمات في الدول العربية عام 2023
Relative Distribution of Trade in Goods and Services
in Arab Countries - 2023



تجارة السلع والخدمات في الدول العربية بالمليار دولار

Trade in Goods and Services in Arab Countries (US\$ bn)

Rank 2023	Country	نسبة التغير % of Change	التغير 2022/2023	الحصة من الإجمالي 2023 Share of Total 2023	توقعات Projections		الدولة	ترتيب 2023		
					2024	2023				
1	UAE	1.6	14.0	30.5%	961.5	912.5	الإمارات	1		
2	Saudi Arabia	(8.3)	(57.9)	21.5%	670.4	643.5	السعودية	2		
3	Iraq	(7.0)	(16.6)	7.4%	230.2	220.8	العراق	3		
4	Qatar	(12.4)	(29.4)	6.9%	212.3	206.8	قطر	4		
5	Egypt	(8.4)	(14.7)	5.3%	161.0	159.2	مصر	5		
6	Kuwait	(7.3)	(12.2)	5.2%	156.5	154.7	الكويت	6		
7	Morocco	(2.1)	(2.8)	4.3%	135.7	129.7	المغرب	7		
8	Oman	(2.1)	(2.5)	3.8%	125.3	113.6	سلطنة عمان	8		
9	Algeria	(2.0)	(2.3)	3.8%	119.5	113.5	الجزائر	9		
10	Bahrain	(15.2)	(11.8)	2.2%	71.2	65.9	البحرين	10		
11	Libya	(33.7)	(30.8)	2.0%	63.3	60.6	ليبيا	11		
12	Tunisia	4.4	2.3	1.8%	55.8	54.5	تونس	12		
13	Jordan	(1.4)	(0.7)	1.7%	48.8	49.6	الأردن	13		
14	Lebanon	0.7	0.2	1.2%	49.9	37.0	لبنان	14		
15	Yemen	(8.9)	(1.6)	0.6%	18.2	16.5	اليمن	15		
16	Palestine	(16.0)	(2.6)	0.5%	13.8	فلسطين	16		
17	Djibouti	14.4	1.5	0.4%	13.1	11.5	جيبوتي	17		
18	Somalia	12.0	1.2	0.4%	12.4	11.2	الصومال	18		
19	Mauritania	(8.3)	(0.9)	0.3%	9.7	9.4	موريتانيا	19		
20	Sudan	(71.6)	(13.0)	0.2%	14.3	5.2	السودان	20		
21	Syria	0.0	0.0	0.1%	2.4	1.9	سوريا	21		
Arab Total				(5.7)	(180.4)	100%	3131	2991	3172	الدول العربية

Source: IMF-October 2023 & Fitch

في ظل تباطؤ نمو التجارة العالمية، توقع صندوق النقد الدولي أن تتراجع قيمة التجارة العربية في السلع والخدمات خلال عام 2023 بمعدل 5.7% كمحصلة لتراجع الصادرات العربية من السلع والخدمات بمعدل 9.7% إلى 1.63 تريليون دولار، والواردات بمعدل 0.4% إلى 1.36 تريليون دولار خلال عام 2023، كما تشير بيانات الصندوق إلى ما يلي:

- تركز نحو 72% من إجمالي التجارة الخارجية العربية في 5 دول خلال عام 2023، تصدرتها الإمارات باستحواذها على 30.5% من إجمالي تجارة السلع والخدمات في المنطقة بقيمة 912.5 مليار دولار ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تنوع صادراتها بجانب النشاط الكبير لقطاع إعادة التصدير، وحلت السعودية في المرتبة الثانية بحصة 21.5% وبقيمة 643.5 مليار دولار.
- جاء العراق في المرتبة الثالثة بحصة 7.4% وبقيمة 220.8 مليار دولار، ثم قطر رابعاً بحصة 6.9% وبقيمة 206.8 مليارات دولار، ثم مصر خامساً بحصة 5.3% وبقيمة 159.2 مليار دولار.
- على صعيد التغير، سجلت 15 دولة عربية تراجعاً في قيمة تجارة السلع والخدمات خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، حيث تصدرت السعودية القائمة بتراجع قدره 57.9 مليار دولار، وفي المقابل ارتفعت قيمة التجارة في 5 دول تصدرتها الإمارات، بينما ظلت التجارة الخارجية عند نفس المستوى تقريباً في سوريا.
- تشير التوقعات إلى تحسن أداء التجارة الخارجية العربية خلال عام 2024، وأن تعاود نموها بمعدل 4.7% لتتجاوز 3.1 تريليونات دولار.

التجارة العربية في السلع والخدمات
تراجعت بمعدل 5.7% إلى أقل من 3
تريليونات دولار خلال عام 2023

المصدر: صندوق النقد الدولي-أكتوبر 2023، وكالة فيتش

17- الميزان التجاري

تحسن أداء الميزان
التجاري في 8 دول
عربية وتحول العجز
إلى فائض في ليبيا

تراجع فائض الميزان
التجاري العربي بمعدل
39% إلى 262 مليار دولار
خلال عام 2023

واصل الميزان التجاري العربي تحقيقه لفائض بلغت قيمته 262 مليار دولار خلال عام 2023 (رغم تراجع قيمة الفائض بنسبة 39% مقارنة بعام 2022) على النحو التالي:

- حققت 8 دول عربية مصدرة للنفط فائضا في الميزان التجاري خلال عام 2023 بقيم تراوحت ما بين 111.6 مليار دولار في الإمارات و7.6 مليارات دولار في ليبيا، في المقابل سجل الميزان التجاري في 13 دولة عربية عجزاً تراوح ما بين 0.2 مليار دولار في جيبوتي و15.1 مليار دولار في المغرب خلال نفس العام.

- تصدرت الإمارات المرتبة الأولى عربياً محققة أعلى قيمة فائض في الميزان التجاري بلغت 111.6 مليار دولار، تلتها السعودية بفائض بلغ 92.8 مليار دولار، ثم قطر والكويت وسلطنة عمان والجزائر وليبيا على التوالي.

- حقق الميزان التجاري عجزاً أقل من 10 مليارات دولار في 9 دول عربية، بينما تجاوز هذا الحد في لبنان ومصر واليمن والمغرب خلال عام 2023.

- على صعيد أداء الميزان التجاري خلال عام 2023، حققت 8 دول عربية تحسناً في أداء ميزانها التجاري إما من خلال التحول من العجز إلى الفائض كما في ليبيا، أو من خلال تقليص العجز، بينما استقر عجز الميزان التجاري في سوريا عند 500 مليون دولار.

- تراجع أداء الميزان التجاري في 12 دولة أخرى، إما بتراجع حجم الفائض كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر أو من خلال تحول الفائض إلى عجز كما في العراق، أو من خلال زيادة العجز كما في الصومال وفلسطين واليمن والمغرب.

- من المتوقع أن يواصل الميزان التجاري العربي تحقيقه لفائض خلال عام 2024، رغم تراجع قيمته إلى 273 مليار دولار، تزامناً مع توقعات بتراجع الفائض في 6 دول مصدرة للنفط، مع استمرار عجز الميزان التجاري في 13 دولة أخرى، في مقابل زيادة فائض الميزان التجاري في الإمارات والبحرين.

ميزان تجارة السلع والخدمات في الدول العربية بالمليار دولار

Balance of Trade in Goods and Services in Arab Countries (US\$ bn)

Rank 2023	Country	نسبة التغير (%) % of Change	التغير Change 2022/2023	توقعات Projections		2022	الدولة	ترتيب 2023	
				2024	2023				
1	UAE	تراجع الفائض Surplus declined	(11.5)	(14.6)	117.6	111.6	126.1	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	تراجع الفائض Surplus declined	(49.5)	(91.0)	88.8	92.8	183.8	السعودية	2
3	Qatar	تراجع الفائض Surplus declined	(32.6)	(28.4)	54.5	58.8	87.2	قطر	3
4	Kuwait	تراجع الفائض Surplus declined	(26.9)	(14.8)	39.1	40.2	55.0	الكويت	4
5	Oman	تراجع الفائض Surplus declined	(22.6)	(5.3)	17.7	18.1	23.3	سلطنة عمان	5
6	Bahrain	تراجع الفائض Surplus declined	(26.4)	(3.0)	9.1	8.5	11.5	البحرين	6
7	Algeria	تراجع الفائض Surplus declined	(63.2)	(14.2)	2.1	8.2	22.4	الجزائر	7
8	Libya	تحول العجز إلى فائض Deficit to surplus	146.9	23.8	4.9	7.6	(16.2)	ليبيا	8
9	Djibouti	تقلص العجز Deficit reduced	(17.9)	0.0	(0.2)	(0.2)	(0.3)	جيبوتي	9
10	Syria	إستقرار العجز Deficit stable	0.0	0.0	(0.4)	(0.5)	(0.5)	سوريا	10
11	Iraq	تحول الفائض إلى عجز Surplus to deficit	(102.6)	(49.6)	(8.4)	(1.2)	48.4	العراق	11
12	Sudan	تقلص العجز Deficit reduced	(76.6)	3.8	(3.1)	(1.2)	(5.0)	السودان	12
13	Mauritania	تقلص العجز Deficit reduced	(28.1)	0.5	(0.8)	(1.4)	(1.9)	موريتانيا	13
14	Tunisia	تقلص العجز Deficit reduced	(14.7)	0.8	(4.9)	(4.8)	(5.6)	تونس	14
15	Somalia	زيادة العجز Deficit increased	10.1	(0.6)	(7.6)	(7.0)	(6.4)	الصومال	15
16	Jordan	تقلص العجز Deficit reduced	(19.8)	1.9	(6.8)	(7.7)	(9.6)	الأردن	16
17	Palestine	زيادة العجز Deficit increased	(7.1)	0.7	(8.7)	(9.3)	فلسطين	17
18	Lebanon	تقلص العجز Deficit reduced	(9.0)	1.0	(17.9)	(10.6)	(11.6)	لبنان	18
19	Egypt	تقلص العجز Deficit reduced	(63.3)	20.4	(18.2)	(11.8)	(32.2)	مصر	19
20	Yemen	زيادة العجز Deficit increased	2.4	(0.3)	(12.6)	(13.5)	(13.2)	اليمن	20
21	Morocco	زيادة العجز Deficit increased	0.1	(0.0)	(15.5)	(15.1)	(15.1)	المغرب	21
Arab Total		تراجع الفائض Surplus declined	(39)	(169)	237	262	431	الدول العربية	

18- الحساب الجاري

- مدعوماً بفوائض أرصدة الحسابات الجارية للدول المصدرة للنفط، سجل رصيد الحساب الجاري للدول العربية فائضاً بلغ 180 مليار دولار خلال عام 2023، رغم تراجع بنحو 52% مقارنة بعام 2022.
- شهد رصيد الحساب الجاري تبايناً كبيراً بين الدول العربية عام 2023، حيث سجلت أرصدة الحسابات الجارية فائضاً في الدول العربية المصدرة للنفط (باستثناء العراق)، في مقابل تسجيلها لعجز في باقي الدول العربية. تصدرت السعودية المقدمة محققة أكبر فائض في رصيد الحساب الجاري في المنطقة بقيمة 63.6 مليار دولار، تلتها الكويت بفائض قدره 48.4 مليار دولار، وفي المقابل جاءت مصر في مقدمة الدول العربية التي سجلت عجزاً في حسابها الجاري، بعجز قدره 6.8 مليارات دولار خلال عام 2023، تلتها لبنان بعجز بلغ 5.6 مليارات دولار، ثم المغرب بعجز بلغ 4.5 مليارات دولار.
- على صعيد تغيير الأداء، وتزامناً مع تراجع أسعار النفط عالمياً، تراجع فائض الحساب الجاري في الدول الثماني الأولى المصدرة للنفط خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، بمعدلات تراجع تراوحت ما بين 23.4% في الكويت و65.7% في الجزائر، فيما تحول فائض الحساب الجاري في العراق إلى عجز بقيمة 4.9 مليارات دولار خلال عام 2023.

رصيد الحساب الجاري في الدول العربية بالمليار دولار

Current Account Balance in Arab Countries (US\$ bn)

Rank 2023	Country	نسبة التغير (%) % of Change	التغير Change 2022/2023	توقعات Projections		2022	الدولة	ترتيب 2023
				2024	2023			
1	Saudi Arabia	تراجع الفائض Surplus declined	(57.8)	(87.2)	59.9	63.6	السعودية	1
2	Kuwait	تراجع الفائض Surplus declined	(23.4)	(14.8)	46.2	48.4	الكويت	2
3	UAE	تراجع الفائض Surplus declined	(30.2)	(18.0)	41.3	41.6	الإمارات	3
4	Qatar	تراجع الفائض Surplus declined	(34.2)	(21.6)	38.0	41.5	قطر	4
5	Libya	تراجع الفائض Surplus declined	(31.2)	(3.9)	11.6	8.5	ليبيا	5
6	Bahrain	تراجع الفائض Surplus declined	(56.3)	(3.9)	3.3	3.0	البحرين	6
7	Oman	تراجع الفائض Surplus declined	(25.0)	(1.8)	6.1	5.5	سلطنة عمان	7
8	Algeria	تراجع الفائض Surplus declined	(65.7)	(12.5)	2.3	6.5	الجزائر	8
9	Djibouti	تقلص العجز Deficit reduced	(29.3)	0.1	(0.1)	(0.1)	جيبوتي	9
10	Sudan	تقلص العجز Deficit reduced	(93.6)	3.6	(1.9)	(0.2)	السودان	10
11	Syria	تقلص العجز Deficit reduced	(11.1)	0.1	(0.5)	(0.8)	سوريا	11
12	Mauritania	تقلص العجز Deficit reduced	(32.6)	0.5	(1.2)	(1.0)	موريتانيا	12
13	Somalia	زيادة العجز deficit Increased	30.2	(0.3)	(1.3)	(1.1)	الصومال	13
14	Palestine	تقلص العجز Deficit reduced	1.2	(0.0)	(2.9)	فلسطين	14
15	Tunisia	تقلص العجز Deficit reduced	(25.7)	1.0	(2.9)	(3.0)	تونس	15
16	Jordan	تقلص العجز Deficit reduced	(9.3)	0.4	(2.9)	(3.8)	الأردن	16
17	Yemen	تقلص العجز Deficit reduced	(2.6)	0.1	(3.1)	(4.1)	اليمن	17
18	Morocco	تقلص العجز Deficit reduced	(2.3)	0.1	(5.1)	(4.5)	المغرب	18
19	Iraq	تحول الفائض إلى عجز Surplus to deficit	(111.0)	(50.0)	(11.7)	(4.9)	العراق	19
20	Lebanon	تقلص العجز Deficit reduced	(18.8)	1.3	(12.6)	(5.6)	لبنان	20
21	Egypt	تقلص العجز Deficit reduced	(58.9)	9.7	(8.6)	(6.8)	مصر	21
Arab Total		تراجع الفائض Surplus declined	(52)	(197)	157	180	377	الدول العربية

Source: IMF-October 2023 & Fitch

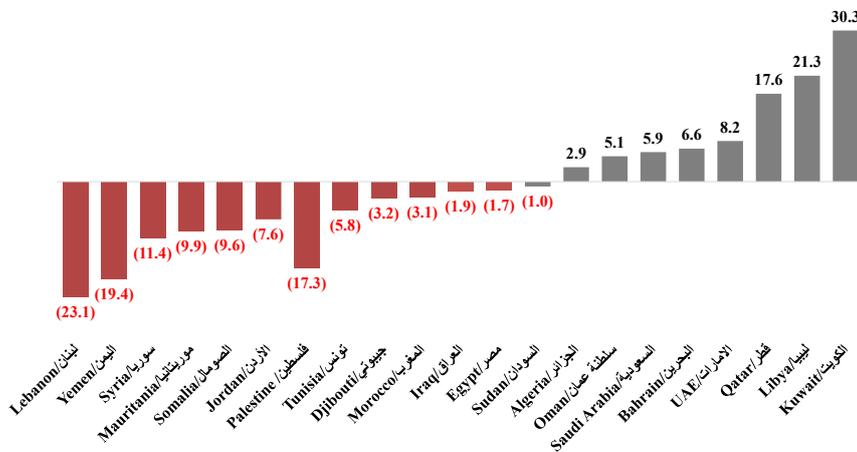
- تقلص عجز الحساب الجاري في 11 دولة عربية بقيمة تراوحت ما بين 50 مليون دولار في جيبوتي و9.7 مليارات دولار في مصر، بينما ارتفع عجز الحساب الجاري في الصومال بمعدل 30.2% إلى 1.1 مليار دولار.
- تشير التوقعات إلى استمرار تراجع فائض الحساب الجاري العربي إلى 157 مليار دولار خلال عام 2024، كمحصلة لتوقعات بتراجع حجم الفائض في 5 دول مصدرة للنفط هي السعودية والكويت والإمارات وقطر والجزائر.
- تشير التوقعات إلى استمرار عجز الميزان الجاري في 13 دولة عربية، في مقابل زيادة الفائض في كل من ليبيا والبحرين وسلطنة عمان.

تراجع فائض الحساب
الجاري العربي بمعدل 52%
إلى 180 مليار دولار
خلال عام 2023

11 دولة عربية قلصت عجز
حسابها الجاري تصدرتها
مصر خلال عام 2023

المصدر: صندوق النقد الدولي-أكتوبر 2023، وكالة فيتش

18- رصيد الحساب الجاري (كنسبة من الناتج)

رصيد الحساب الجاري في الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2023 (%)
Current Account Balance in Arab Countries by the End of 2023 (% of GDP)

رصيد الحساب الجاري في الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

Current Account Balance in Arab Countries (% of GDP)

م	الدولة	2022	توقعات Projections		التغير Change 2022/2023
			2023	2024	
1	الكويت	36.0	30.3	27.7	(5.7)
2	ليبيا	32.9	21.3	26.5	(11.6)
3	قطر	26.7	17.6	15.4	(9.1)
4	الإمارات	11.7	8.2	7.7	(3.6)
5	البحرين	15.4	6.6	7.0	(8.8)
6	السعودية	13.6	5.9	5.4	(7.7)
7	سلطنة عمان	6.4	5.1	5.4	(1.3)
8	الجزائر	9.8	2.9	1.0	(6.9)
9	السودان	(11.2)	(1.0)	(7.4)	10.3
10	مصر	(3.5)	(1.7)	(2.4)	1.8
11	العراق	17.3	(1.9)	(4.3)	(19.2)
12	المغرب	(3.5)	(3.1)	(3.2)	0.5
13	جيبوتي	(4.8)	(3.2)	(1.4)	1.6
14	تونس	(8.6)	(5.8)	(5.4)	2.8
15	الأردن	(8.8)	(7.6)	(5.4)	1.2
16	الصومال	(8.2)	(9.6)	(10.1)	(1.5)
17	موريتانيا	(15.3)	(9.9)	(11.1)	5.5
18	سوريا	(8.3)	(11.4)	(7.7)	(3.1)
19	فلسطين	(9.7)	(17.3)	(7.6)
20	اليمن	(17.8)	(19.4)	(13.9)	(1.6)
21	لبنان	(32.3)	(23.1)	(25.7)	9.2
الدول العربية Arab Total		10.7	5.3	4.4	(5.5)

Source: IMF-October 2023 & Fitch

- ترامناً مع تراجع فائض الحساب الجاري العربي خلال عام 2023، تراجعت نسبته إلى الناتج العربي من نحو 10.7% عام 2022 إلى 5.3% عام 2023.
- حققت 6 دول عربية نسبة فائض في حساباتها الجارية إلى الناتج تزيد عن المتوسط العربي خلال العام 2023. تصدرت الكويت المقدمة بنسبة فائض بلغت 30.3% من الناتج، وحلت ليبيا في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 21.3% من الناتج، ثم قطر والإمارات والبحرين والسعودية بنسب فائض إلى الناتج بلغت 17.6% و 8.2% و 6.6% و 5.9% على التوالي.
- تصدرت لبنان دول العجز، حيث تجاوز عجز حسابها الجاري 23% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023، تلاها اليمن بنسبة 19.4% من الناتج، ثم فلسطين بنسبة 17.3%.
- يتوقع أن تتراجع نسبة فائض الحساب الجاري العربي إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2024 إلى 4.4%، كما يتوقع أن تتمكن 3 دول هي ليبيا والبحرين وسلطنة عمان من تحقيق زيادة في نسبة فائض الحساب الجاري إلى الناتج خلال العام نفسه، في مقابل تراجع تلك النسبة في 5 دول أخرى.
- على صعيد متصل، من المتوقع أن تتمكن 5 دول عربية من تقليص نسبة عجز حسابها الجاري إلى ناتجها المحلي الإجمالي هي جيبوتي وتونس والأردن وسوريا واليمن في مقابل ارتفاع تلك النسبة في باقي الدول.

6 دول عربية تصدرتها الكويت

حققت فائضا في حساباتها الجارية

نسبته إلى الناتج أعلى من المتوسط

العربي خلال عام 2023

المصدر: صندوق النقد الدولي-أكتوبر 2023، وكالة فيتش

19- المديونية الخارجية

الإمارات الأعلى عربياً

في حجم المديونية

الخارجية بقيمة 408.5

مليارات دولار وبحصة

22% خلال عام 2022

المديونية الخارجية للدول

العربية تركزت في 5 دول

بقيمة 1314 مليار دولار

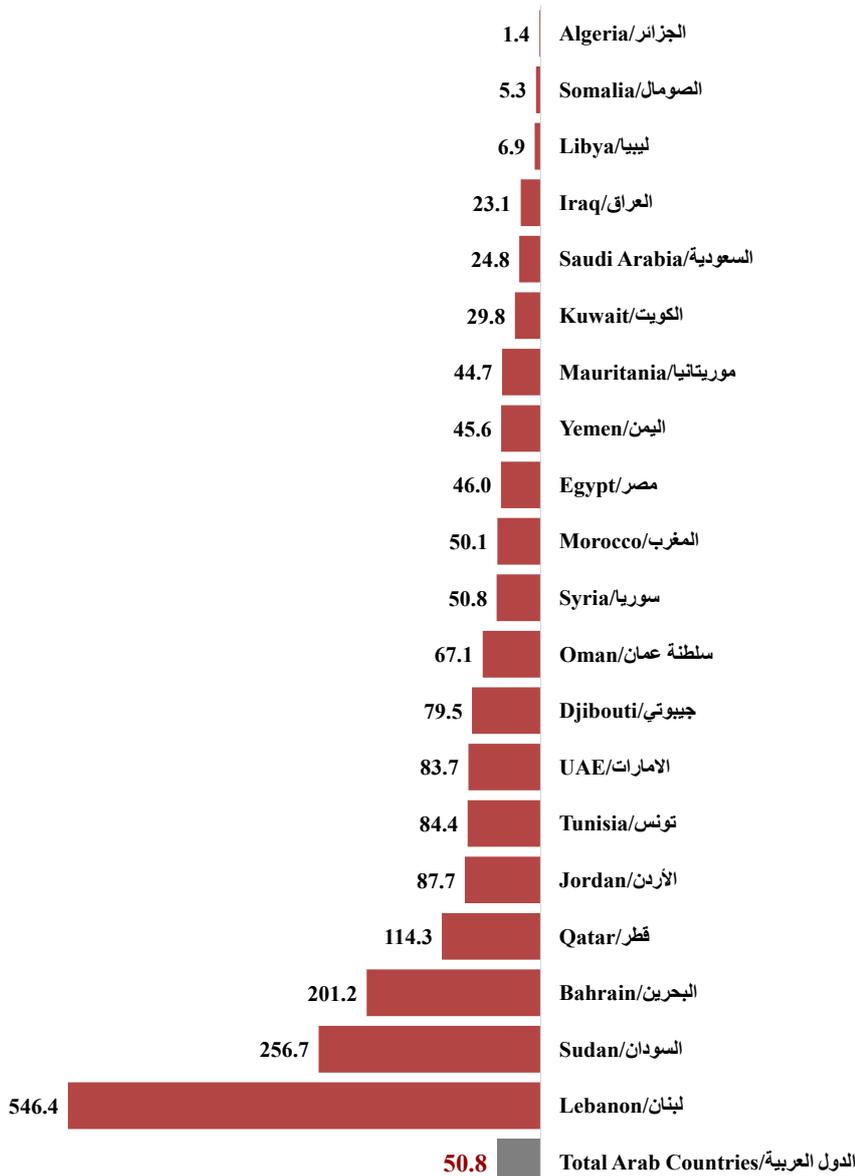
وبحصة 71%

خلال عام 2022

- تجاوز حجم الدين الخارجي للدول العربية 1.8 تريليون دولار خلال عام 2022 بما يمثل 52.5% من الناتج الإجمالي العربي خلال نفس العام.
- تخطى حجم الدين الخارجي حاجز 100 مليار دولار في 5 دول عربية في مقابل 6 دول أخرى لم يتجاوز فيها حجم الدين الخارجي حاجز الـ 10 مليارات دولار خلال عام 2022.
- تركزت المديونية الخارجية في 5 دول عربية بلغت حصتها 71% من الإجمالي العربي بقيمة 1314 مليار دولار.

- تصدرت الإمارات المرتبة الأولى، وبلغ حجم مديونيتها الخارجية نحو 408.5 مليارات دولار، بحصة 22.1% من إجمالي الدين الخارجي للدول العربية، تلتها قطر بقيمة 274 مليار دولار وبحصة 14.8% من الإجمالي العربي، ثم السعودية ولبنان ومصر بقيم بلغت 264.8 و 189.8 و 177.4 مليار دولار وبحصص 14.4% و 10.3% و 9.6% على التوالي.
- تراوح الدين الخارجي في 9 دول عربية ما بين 87.8 مليار دولار في البحرين و 16 مليار دولار في ليبيا.
- استقر حجم الدين الخارجي دون العشرة مليارات دولار في كل من اليمن وسوريا وموريتانيا والصومال والجزائر وجيبوتي خلال عام 2022، وتراوحت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج في تلك الدول ما بين 1.5% في الجزائر و 76.1% في جيبوتي.

اجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية لعام 2023 (%)
Total Gross External Debt as % of GDP-2023



المديونية الخارجية للدول العربية

تخطت 1.8 تريليون دولار

خلال عام 2022 بما يمثل

52.7% من الناتج العربي

19- المديونية الخارجية (كنسبة من الناتج)



تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تحسن وضع الدول العربية في مؤشر نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج، وذلك على النحو التالي:

- تراجعت نسبة المديونية الخارجية من نحو 52.7% من الناتج العربي عام 2022 إلى 50.8% عام 2023.
- خلال عام 2023، بلغ عدد الدول التي يمثل فيها الدين الخارجي أقل من 50% من الناتج المحلي الإجمالي 9 دول عربية هي الجزائر والصومال وليبيا والعراق والسعودية والكويت وموريتانيا واليمن ومصر.

تراوحت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج ما بين 50% و100% من الناتج في 7 دول عربية، بينما تخطت حاجز الـ 100% من الناتج في كل من قطر والبحرين والسودان ولبنان.

- قلصت 10 دول عربية نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2023، في مقدمتها لبنان، مقابل ارتفاع هذه النسبة في 10 دول أخرى تصدرتها السودان.

من المتوقع أن تنخفض نسبة المديونية الخارجية العربية إلى 49.6% من الناتج العربي خلال عام 2024، كمحصلة لتراجع تلك النسبة في 13 دولة عربية خلال نفس العام.

**نسبة الدين الخارجي
للدول العربية تراجعت
إلى 50.8% من الناتج العربي
خلال عام 2023**

اجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (%)

Gross External Debt in Arab Countries (% of GDP)

Rank 2023	Country	التغير Change 2022/2023	2024 2023 Projections/توقعات		2022		الدولة	ترتيب 2023
			النسبة من الناتج (%) of GDP	النسبة من الناتج (%) of GDP	القيمة (مليار دولار) Value (US\$ bn)			
1	Algeria	(0.1)	1.5	1.4	1.5	2.9	الجزائر	1
2	Somalia	(26.6)	6.4	5.3	32.0	3.3	الصومال	2
3	Libya	(35.4)	...	6.9	42.3	16.0	ليبيا	3
4	Iraq	(0.9)	21.3	23.1	24.0	62.8	العراق	4
5	Saudi Arabia	0.9	25.5	24.8	23.9	264.8	السعودية	5
6	Kuwait	2.9	28.9	29.8	27.0	47.3	الكويت	6
7	Mauritania	(0.2)	43.7	44.7	44.9	4.4	موريتانيا	7
8	Yemen	3.6	40.4	45.6	42.0	9.9	اليمن	8
9	Egypt	8.6	44.0	46.0	37.3	177.4	مصر	9
10	Morocco	(0.8)	48.3	50.1	50.9	66.6	المغرب	10
11	Syria	(12.2)	...	50.8	63.0	6.8	سوريا	11
12	Oman	3.2	63.3	67.1	63.9	73.3	سلطنة عمان	12
13	Djibouti	3.4	79.6	79.5	76.1	2.8	جيبوتي	13
14	UAE	3.1	83.0	83.7	80.6	408.5	الإمارات	14
15	Tunisia	(6.9)	83.6	84.4	91.3	42.3	تونس	15
16	Jordan	0.8	86.2	87.7	86.9	41.3	الأردن	16
17	Qatar	(1.6)	107.4	114.3	115.9	274.0	قطر	17
18	Bahrain	3.4	199.0	201.2	197.8	87.8	البحرين	18
19	Sudan	77.5	241.1	256.7	179.2	60.5	السودان	19
20	Lebanon	(344.6)	...	546.4	891.0	189.8	لبنان	20
21	Palestine	فلسطين	21
Arab Total		(1.7)	49.6	50.8	52.5	1842	الدول العربية	

20- احتياطات العملة الأجنبية

- ارتفعت الاحتياطات العربية من العملات الأجنبية بمعدل 3% لتبلغ نحو 1.1 تريليون دولار خلال عام 2023. واستطاعت 11 دولة عربية زيادة حجم احتياطاتها من العملة الأجنبية، بينما استقر عند نفس المستوى تقريباً في سوريا وفلسطين، في مقابل تراجعها في 6 دول أخرى هي السعودية والعراق ولبنان والسودان واليمن وجيبوتي.
- 94% من الاحتياطات العربية عام 2023 تركزت في 7 دول مصدرة للنفط والمغرب ومصر، وفي المقابل لم تتجاوز حصة الدول الستة الأخيرة مجتمعة 1% من الإجمالي، وهي موريتانيا والسودان وفلسطين واليمن وجيبوتي وسوريا.
- تصدرت السعودية دول المنطقة وبلغ إجمالي احتياطاتها من العملة الأجنبية نحو 431 مليار دولار خلال عام 2023، بما يمثل نحو 40% من الإجمالي العربي، وحلت الإمارات ثانياً باحتياطي بلغ 169.5 مليار دولار وبحصة 15.5%، ثم العراق ثالثاً باحتياطي بلغ 93.7 مليار دولار وبحصة 8.6%. ثم ليبيا والجزائر بحصص 7.7% و6.6% من الإجمالي العربي.
- تجدر الإشارة إلى أن بعض دول المنطقة ومنها السعودية والجزائر توكل مهمة إدارة فوائضها المالية إلى البنك المركزي، لذا قد يتم إدراج أموال الصناديق السيادية ضمن احتياطاتها الدولية وهو ما يفسر ارتفاعها الكبير نسبياً مقارنة بدول مثل الإمارات وقطر التي لا تدرج أموال صناديقها السيادية ضمن الاحتياطات الدولية.
- من المتوقع أن تشهد الاحتياطات العربية من العملة الأجنبية ارتفاعاً بمعدل 2.4% إلى أكثر من 1118 مليار دولار خلال عام 2024، مدعومة بزيادة حجم الاحتياطي من العملة الأجنبية في 12 دولة عربية واستقرارها في كل من جيبوتي وسوريا في مقابل انخفاضها فقط في 5 دول أخرى خلال نفس العام.

الاحتياطات العربية

من العملات الأجنبية بلغت

1.1 تريليون دولار بارتفاع

بلغ 3% خلال عام 2023

94% من الاحتياطات

العربية تركزت في 7 دول

مصدرة للنفط ومصر

والمغرب خلال عام 2023

احتياطي العملة الأجنبية في الدول العربية بالمليار دولار

Gross Official Reserves in Arab Countries (US\$ bn)

Rank 2023	Country	نسبة التغير % of Change	التغير 2022/2023	الحصة من الإجمالي Share of Total 2023	توقعات Projections		الدولة	ترتيب 2023			
					2024	2023					
1	Saudi Arabia	(6.3)	(29.0)	39.45%	425.3	430.9	السعودية	1			
2	UAE	25.3	34.2	15.51%	176.4	169.5	الإمارات	2			
3	Iraq	(3.4)	(3.3)	8.58%	85.2	93.7	العراق	3			
4	Libya	3.0	2.4	7.73%	88.5	84.4	ليبيا	4			
5	Algeria	13.0	8.3	6.59%	76.2	72.0	الجزائر	5			
6	Kuwait	17.5	8.1	4.99%	57.9	54.5	الكويت	6			
7	Qatar	9.2	4.3	4.73%	56.6	51.7	قطر	7			
8	Morocco	9.1	2.9	3.23%	38.0	35.3	المغرب	8			
9	Egypt	4.0	1.3	3.00%	43.0	32.8	مصر	9			
10	Oman	14.6	2.6	1.85%	22.8	20.2	سلطنة عمان	10			
11	Jordan	1.3	0.2	1.69%	17.7	18.4	الأردن	11			
12	Lebanon	(9.6)	(1.0)	0.86%	9.5	9.4	لبنان	12			
13	Tunisia	2.2	0.2	0.74%	8.5	8.0	تونس	13			
14	Bahrain	25.9	1.2	0.52%	7.7	5.7	البحرين	14			
15	Mauritania	0.3	0.0	0.17%	1.7	1.9	موريتانيا	15			
16	Sudan	(0.4)	(0.0)	0.14%	1.5	1.5	السودان	16			
17	Palestine	0.0	0.0	0.08%	0.9	فلسطين	17			
19	Yemen	(48.0)	(0.6)	0.06%	1.0	0.7	اليمن	19			
18	Djibouti	(1.5)	(0.0)	0.05%	0.6	0.6	جيبوتي	18			
20	Syria	0.0	0.0	0.03%	0.3	0.3	سوريا	20			
21	Somalia	الصومال	21			
Arab Total					3.0	31.9	100%	1118	1092	1060	الإجمالي العربي

21- تغطية الاحتياطيات للواردات (بالأشهر)

- تشير التقديرات إلى تراجع طفيف في معدل تغطية الاحتياطيات من العملات الأجنبية للواردات العربية من السلع والخدمات من نحو 8.8 أشهر خلال عام 2022 إلى نحو 8.6 أشهر خلال عام 2023.
- أدى تسارع الأحداث في المنطقة العربية والعالم، وارتفاع أسعار السلع في الأسواق العالمية رغم محاولات السيطرة على معدلات التضخم، إلى تراجع عدد أشهر تغطية الاحتياطي لواردات السلع والخدمات في 10 دول عربية تصدرتها السودان بتراجع قدره 3.6 أشهر، في مقابل زيادة أشهر التغطية في 10 دول أخرى، تصدرتها الكويت التي استطاعت زيادة احتياطياتها من العملة الأجنبية بنحو 17.5% خلال عام 2023، ومن ثم زيادة فترة تغطية وارداتها من السلع والخدمات بمقدار 1.4 شهر.

- تجاوزت نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية للواردات من السلع والخدمات 11 شهراً في 3 دول عام 2023 وحلت السعودية في المقدمة بنسبة تغطية تخطت 17 شهراً خلال عام 2023، تلتها الجزائر بمعدل تغطية بلغ 14.7 شهراً، ثم الكويت بمعدل تغطية بلغ 11.1 شهراً.

- تراوح معدل تغطية الاحتياطيات الأجنبية للواردات في 14 دولة عربية ما بين 9.4 أشهر في العراق ونحو شهرين في سوريا خلال عام 2023، في حين كانت أقل من شهرين في 3 دول أخرى هي فلسطين وجيبوتي واليمن.

- من المتوقع أن يتراجع معدل تغطية الاحتياطيات الأجنبية في الدول العربية ل وارداتها من السلع والخدمات ليبلغ 8.3 أشهر عام 2024، كمحصلة لتوقعات تراجع معدل التغطية في 12 دولة عربية تنصدرها السعودية ولبنان، في مقابل ارتفاع معدل التغطية في 7 دول فقط تنصدرها مصر، مع استمرار حالة عدم اليقين بالنسبة لفلسطين، وعدم توافر بيانات بالنسبة للصومال.

نسبة تغطية الاحتياطيات
الأجنبية ل واردات السلع
والخدمات تجاوزت 11
شهراً في السعودية
والجزائر والكويت

معدل تغطية الاحتياطيات
الأجنبية للواردات العربية
من السلع والخدمات
تراجع إلى 8.6 أشهر
خلال عام 2023

تغطية الاحتياطي في الدول العربية ل واردات السلع والخدمات (بالأشهر)

Gross Official Reserves' Coverage
of Goods & Services Imports in Arab Countries (in Months)

ترتيب 2023	الدولة	2022	توقعات Projections		التغير % of Change 2022/2023	نسبة التغير % of Change	Country	Rank 2023
			2024	2023				
1	السعودية	20.0	17.8	16.2	(2.3)	(11.3)	Saudi Arabia	1
2	الجزائر	14.5	14.7	14.2	0.2	1.3	Algeria	2
3	الكويت	9.7	11.1	11.0	1.4	14.6	Kuwait	3
4	العراق	10.5	9.4	8.4	(1.1)	(10.1)	Iraq	4
5	ليبيا	7.2	8.0	7.7	0.8	11.1	Libya	5
6	الأردن	7.6	8.0	7.5	0.3	4.5	Jordan	6
7	قطر	7.7	7.9	8.1	0.2	2.4	Qatar	7
8	المغرب	5.4	5.6	5.8	0.2	4.5	Morocco	8
9	الإمارات	4.1	4.8	4.8	0.8	18.9	UAE	9
10	لبنان	5.2	4.7	3.4	(0.5)	(9.6)	Lebanon	10
11	سلطنة عمان	4.4	4.5	4.9	0.1	1.7	Oman	11
12	مصر	4.4	4.4	5.1	(0.0)	(0.7)	Egypt	12
13	موريتانيا	4.2	4.3	3.7	0.1	3.1	Mauritania	13
14	تونس	3.2	3.2	3.3	(0.0)	(0.1)	Tunisia	14
15	البحرين	1.9	2.2	2.8	0.3	16.4	Bahrain	15
16	السودان	5.7	2.1	1.9	(3.6)	(63.8)	Sudan	16
17	سوريا	2.1	2.0	1.8	(0.1)	(4.8)	Syria	17
18	جيبوتي	1.2	1.0	1.0	(0.2)	(12.9)	Djibouti	18
19	فلسطين	0.8	0.5	...	(0.3)	(39.1)	Palestine	19
20	اليمن	1.0	0.5	0.7	(0.5)	(49.3)	Yemen	20
21	الصومال	Somalia	21
	الدول العربية	8.8	8.6	8.3	(0.2)	(2.3)	Arab Total	



توقعات أداء

الاقتصاد العربي عام 2024

ترجح توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر 2023 أن تشهد الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية تحسناً خلال عام 2024 ليبلغ معدل نمو الناتج نحو 3.6%، ولكن تلك التوقعات لم تأخذ في الاعتبار تأثيرات حرب غزة على اقتصادات المنطقة العربية، أو على أسعار النفط العالمية التي ما زالت عائداتها تمثل جزءاً كبيراً في الناتج الإجمالي العربي، حيث تمثل حصة 9 دول عربية مصدرة للنفط نحو 78% من الناتج العربي، وبالتالي فإن أسعار النفط العالمية بجانب مجموعة من العوامل الأخرى من شأنها أن تؤثر على الناتج العربي خلال عام 2024، وذلك على النحو التالي:

1- سيناريوهات حرب غزة:

جاءت حرب غزة لتعمق أزمات الاقتصاد العالمي نتيجة توقعات بتأثر أسعار النفط وحركة التجارة والسياحة ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم، وذلك من خلال 4 سيناريوهات متوقعة لحرب غزة على النحو التالي:

- السيناريو الأساسي: أن يمتد القتال لعدة أشهر، مع استمرار الغارات الجوية الإسرائيلية، والعمليات البرية في قطاع غزة. ووفقاً لذلك ستتراوح أسعار النفط بين 80 و95 دولاراً. مع تباطؤ معدل النمو العالمي خلال عام 2024 إلى 2.2%.

- السيناريو الأول: تصعيد قصير الأجل يشارك فيه حزب الله في شن هجمات على إسرائيل، من شأنه أن يرفع أسعار النفط بما يتراوح بين 10 و15 دولاراً لتصل إلى 100-105 دولارات للبرميل.

- السيناريو الثاني: أن يشهد الوضع تطوراً ملموساً في حجم الصراع بدخول الولايات المتحدة للمشاركة في الحرب ومن ثم ارتفاع أسعار النفط بنحو 30% لتتراوح ما بين 120 و130 دولاراً للبرميل.

- السيناريو الثالث الأقل في احتمالية الحدوث يفترض وقوع قتال بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة والجماعات المدعومة من إيران من جهة أخرى، لينتقل الصراع إلى مواجهة مباشرة وفي هذه الحالة ستقفز أسعار النفط وتتراوح ما بين 150 و200 دولار للبرميل ولاسيما إذا ما تواصل اغلاق مضيق باب المندب من قبل الحوثيين في اليمن.

- تشير جميع السيناريوهات المحتملة إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً ولكن بمعدلات متفاوتة، وعلى المستوى العربي من المتوقع أن يتجاوز ارتفاع ناتج الدول العربية المصدرة للنفط الانكماش أو التراجع المتوقع في الناتج المحلي في الاقتصادات العربية المستوردة للنفط، لينمو الناتج العربي بمعدل يتجاوز عام 2023، ولكن سيظل تحقيقه لمعدل نمو 3.6% كما كان متوقفاً قبل حرب غزة متوقفاً على مدى الارتفاع في أسعار النفط، ومدى السيطرة على الضغوط التضخمية.

2- الانتخابات العالمية:

خلال العام 2024، من المقرر أن يشهد أكثر من 40 اقتصاد حول العالم إجراء انتخابات رئاسية أو تشريعية أو الاثنين معاً، بجانب استفتاءي تشيلي وفنزويلا، وعددا من الأحداث ذات الأهمية الجيوسياسية الأخرى. إلا أن احتمالية حدوث تغيير في الأحزاب الحاكمة في تلك الاقتصادات وإن كانت ضئيلة من شأنها أن تؤثر سياسياً واقتصادياً وتجارياً على نطاق واسع في مناطق عدة من العالم، فعلى سبيل المثال:

- ستكون الانتخابات الأمريكية ذات أهمية كبرى بالنسبة للشركات الدولية والمستثمرين والحكومات، حيث من المرجح أن تثير احتمالية عودة الرئيس السابق دونالد ترامب إلى الرئاسة المخاوف بشأن التحولات في السياسات التجارية والضريبية والبيئية والخارجية.

- ستجرى الانتخابات الثانية الأكثر حساسية من الناحية الجيوسياسية في تايوان والصين، حيث من المرجح أن تنذر ولاية ثالثة محتملة للحزب التقدمي الديمقراطي الحاكم بزيادة التوترات عبر المضيق على مدى السنوات الأربع اللاحقة.

- توقعات بتغيير الحكومة في المملكة المتحدة من حزب المحافظين إلى حزب العمال الذي ينتمي إلى يسار الوسط، الأمر الذي قد يستلزم زيادة الإنفاق العام وإقامة علاقات أكثر ودية مع دول الاتحاد الأوروبي، وبعض المناطق الأخرى ومنها منطقة الشرق الأوسط.

3- تطورات الوضع السياسي في دول المنطقة:

- ما زالت بعض دول المنطقة تعاني من الأوضاع السياسية غير المستقرة والتي أثرت بدورها على نمو تلك الاقتصادات خلال عام 2023 ومن المقرر أن تستمر تلك الأوضاع خلال عام 2024، ومن أبرزها:
- أدى النزاع في السودان، وما خلفه من آثار مدمرة على السكان والاقتصاد إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض قيمة العملة وانهيار المستوى المعيشي للأسر وما تبعه من ارتفاع معدلات الفقر والنزوح. لينكمش الاقتصاد السوداني بمعدل 18.3% خلال عام 2023 ويفقد الناتج المحلي الإجمالي نحو 8.2 مليارات دولار، ويتوقع أن يعاني الاقتصاد السوداني بشكل أكبر خلال العام 2024 خصوصا إذا ما استمر النزاع.
 - استمرار تدهور الوضع في اليمن وافتقاره التمويل اللازم لضمان كفاية وارداته من الغذاء لتلبية الاحتياجات الأساسية عقب انتهاء الهدنة في عام 2022، مما أدى إلى انكماش اقتصاده بمعدل 0.3% عام 2023، وفقدان ناتجه المحلي نحو 2.5 مليار دولار، ويتوقع أن تزيد معاناة الاقتصاد اليمني بشكل أكبر خلال 2024.
 - بجانب الأوضاع الداخلية والتي ساهمت في انكماش الاقتصاد السوري بمعدل 0.5% خلال عام 2023، من المتوقع أن تؤثر الحرب على غزة على الأوضاع في سوريا خلال العام 2024، وخصوصا في ظل استهداف غارات جوية إسرائيلية أراضي سورية.
 - استمرار الأزمة السياسية في ليبيا في ظل عدم وجود حلول لبعض القضايا بما فيها الجولة الثانية الإلزامية من الانتخابات الرئاسية، والربط بين الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وتشكيل حكومة جديدة.
 - تصاعد التوتر في العراق على اثر ما شهدته العديد من القواعد العسكرية في العراق والتي تضم قوات أميركية منذ منتصف أكتوبر 2023 من هجمات مسلحة بهدف الضغط على واشنطن الداعمة بقوة لتل أبيب لوقف القتال في غزة.
 - يدخل لبنان عام 2024 وهو مثقل بالأزمات السياسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والمخاطر الأمنية، وبالتالي فإن انخراط حزب الله اللبناني في استهداف متبادل مع جيش الاحتلال الإسرائيلي بهدف تخفيف الضغط عن غزة من شأنه أن يزيد ثقل أزمات لبنان السياسية والأمنية والاقتصادية في الفترة المقبلة.

4- سيناريوهات الديون:

- تواصل عاصفة الديون تصاعدها في مختلف أنحاء المنطقة، مولدة أزمات اقتصادية، حيث تواجه كل من مصر والأردن وتونس وضعا صعبا يمكن أن يؤثر على استقرارها الاقتصادي. بينما واجهت لبنان واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية وتعثرت في سداد ديونها. وفيما يلي التفصيل:
- أدى العجز الدائم في الموازنة وعدم اتباع سياسة سعر الصرف المرن وارتفاع معدل التضخم وتكلفة الاستيراد، إلى تفاقم أزمة الديون في مصر، حيث بلغ إجمالي الدين الخارجي ما نسبته 37% من الناتج في عام 2023، مع توقعات بارتفاعه إلى 46% من الناتج عام 2024، وذلك رغم ترشيدها لاستخدام النقد الأجنبي وفرضها لقيود على عمليات الاستيراد ورفع أسعار الفائدة لكبح جماح التضخم.
 - يعاني الأردن في مواجهة النمو المنخفض، الناتج جزئيا عن سعر الصرف الثابت المقوم بأعلى من قيمته، إلى جانب الاضطرابات الجيوسياسية والاقتصادية، وما تبعه من نزوح اللاجئين وزيادة الضغوط على اقتصاده، حيث من المتوقع أن تبلغ نسبة الدين الخارجي نحو 86.2% من ناتجه المحلي بحلول عام 2024.
 - تعاني حكومة تونس من أزمة المديونية الخارجية جراء عجز موازنتها نتيجة التوظيف الزائد والدعم المتزايد بالتوازي مع دعم الدينار أمام العملات الأجنبية رغم تكلفته الكبيرة، مما أدى إلى تعثر المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وارتفاع الدين الخارجي إلى 84% كنسبة من الناتج المحلي خلال عام 2023، مع توقعات بالاستقرار عند تلك النسبة المرتفعة خلال عام 2024.
 - أزمة الديون في لبنان جاءت مدفوعة بنظام غير مستدام قائم على أسعار الصرف الثابتة والموارد العامة الضعيفة، مما تطلب رفع أسعار الفائدة لجذب التدفقات الأجنبية، وأدى إلى جانب المأزق السياسي المستمر والتأثير غير الميرر للقطاع المصرفي على صنع السياسات، إلى التعجيل بحدوث أزمة اقتصادية واجتماعية متعددة الجوانب، وهو ما ترتب عليه تعثر الدولة في سداد ديونها السيادية المحلية والخارجية.

5- التغيرات المناخية

والكوارث الطبيعية:

بجانب الكوارث الطبيعية التي شهدتها كل من المغرب (الزلازل المدمر) وليبيا (فيضانات مروعة) خلال عام 2023، ساهم التغير المناخي وموجات الجفاف في بقاء معدلات التضخم مرتفعة إثر ارتفاع أسعار الغذاء في عدد من الدول العربية خلال عام 2023 منها:

* تضررت المغرب وتونس جراء الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية التي زادت السخّ المائي وسببت موجات الجفاف والتي أثرت على المنظومات البيئية والزراعية. لذا سعت الدولتان مؤخراً لاتخاذ خطوات تهدف لتحسين ممارسات إدارة المياه، بما يساعد على تعزيز صلابة الدولة في مواجهة موجات الجفاف المطولة، ولكنهما مازالتا مهددتين بموجات جفاف أخرى خلال الفترة المقبلة.

* في الصومال كان لتغير المناخ عواقب مدمرة وخسائر إنسانية واقتصادية كبيرة، حيث أدى الجفاف الحاد في بعض المناطق والفيضانات في مناطق أخرى إلى نزوح الكثير من السكان، مخلفين أضراراً في البنية التحتية المادية والناتج الزراعي وأسعار الغذاء. وفي حال استمرت موجات الجفاف بحجمها الحالي أو اتسع نطاقها في الفترة المقبلة فمن المقرر أن تتراد الأضرار وتطال المزيد من اقتصادات الدول العربية الصاعدة في إفريقيا.

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الإستثمار في العالم



المقر الدائم للمنظمات العربية

دولة الكويت

ص.ب 23568 الصفاة 13096 - الشويخ - تقاطع طريقي المطار وجمال عبد الناصر

+965 2495 9555

www.dhaman.org